« ٢ »

مشهد العلاقات الخارجية

د. أمل جمال

مدخل

يتابع هذا الفصل التطورات الجارية على العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠١٠، محللا الوقائع الأساسية ومستشرفا التحولات المهمة، وذلك في ضوء التطورات في المنطقة وعلى رأسها إسقاطات ثورة ٢٥ يناير في مصر.

شهد عام ٢٠١٠ تزايدا في عزلة إسرائيل وإقصاء غير معلن لها من قبل كثير من الدول

يدعي هذا الفصل بأن المنطقة تمر بعملية إعادة بناء وتشكّيل تحالفات اقليمية جديدة ستنعكس بشكل كبير على مكانة إسرائيل وعلى موقعها في توازنات القوة المستقبلية. وفيما تتعلق التحولات الدولية والإقليمية بعوامل داخلية تخص الدول المختلفة فإنها ترتبط أيضاً بتحولات دولية مستمرة من بينها عمليات العولمة الثقافية والاقتصادية وبوادر تغير منظومة القطب الواحد المتجلية بتراجع القوة الأميركية مقابل الصعود المستمر لكل من الصين والهند والبرازيل، ويضاف إلى ذلك التأثير الروسي ومحاولات الإتحاد الأوروبي الخروج على التبعية التامة للولايات المتحدة. تؤثر كل هذه التحولات على منظومة الأقطاب الإقليمية في الشرق الأوسط والتي يحتدم فيها الصراع على النفوذ خاصة بين أميركا وحلفائها، حيث تسعى الأخيرة إلى تدعيم حلفها عبر الدعم كما تجلى ذلك في الصفقة العسكرية الضخمة بين العربية السعودية والولايات المتحدة، وبين ما يسمى النفوذ الإيراني الذي تشير إليه المناورات العسكرية الإيرانية.

وتفرض التحولات الإقليمية نفسها على إسرائيل في ظل وضع يشهد تعاظم الانتقادات والتذمر من سياسات الحكومة خاصة الاستيطانية منها، وعدم تقديم تنازلات تمكّن من استمرار المحادثات السلمية مع الفلسطينيين، إضافة إلى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق

بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية.

يؤشر تراجع العلاقات الإسرائيلية التركية والشرخ الكبير الذي طرأ عليها بعد عملية الاستيلاء العسكري الاسرائيلي على أسطول الحرية إلى سقوط سياسة المحاور الإسرائيلية التي ميزت علاقاتها الخارجية على مدى العقود الأخيرة

تأتي هذه التحولات في فترة يدير فيها دفة العلاقات الخارجية شخص غير مرغوب به في الكثير من العواصم المركزية في العالم، وهو ما ينعكس في ظهور فراغ دبلوماسي يتوازى مع تراجع تأثير إسرائيل الإقليمي وتزايد عمليات إقصاء وعزل غير معلن لها من قبل الكثير من الدول والقيادات في العالم، حيث انخفض عدد الدعوات التي تقدم لوزير الخارجية الإسرائيلي من قبل نظرائه في العالم بشكل كبير، ما يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع التبادلات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول العالم، كما أن عدد زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الخارج تراجعت بشكل ملحوظ، الذي يعني أنه غير قادر على سدّ الثغرات الآخذة بالأتساع في منظومة العلاقات الدولية لإسرائيل. تنعكس هذه التطورات في مقولة مهمة لأيلان باروخ، أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين المتمرسين والذي شغل منصب سفير إسرائيل في جنوب أفريقيا والذي استقال من السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية على خلفية عدم الرضا من تصرف الحكومة الإسرائيلية، حيث قال «تغلّب في السنتين الأخيرتين صوت الذي يشككون أو حتى الذين يقوضون فرص تطور حيثيات تجديد المفاوضات من أجل اتفاق سلام شامل.»[1] وأضاف السفير المستقيل بأن سياسات حكومة نتنياهو أدت إلى «تطور ديناميكية دبلوماسية مسرطنة، التي تهدد مكانة إسرائيل الدولية وتقوض شرعية ليس الاحتلال فحسب وإنما عضوية إسرائيل في حضينة الأمم.»[2]

ويشكل تراجع العلاقات الإسرائيلية التركية، والشرخ الكبير الذي طرأ عليها بعد عملية الاستيلاء العسكري الإسرائيلي على أسطول الحرية في شهر أيار ٢٠١٠، مؤشراً واضحاً على سقوط سياسة المحاور الإسرائيلية التي ميزت علاقاتها الخارجية على مدى العقود الأخيرة، لكنها أخذت بالاندثار في السنين الأخيرة وذلك بعدما عادت سورية إلى صدارة السياسة الإقليمية بعد تجديد علاقاتها مع تركيا وتعميقها من جهة، وتعميق التحالف الاستراتيجي مع إيران من جهة أخرى، وهو ما يأتي في ظل عجز أميركي للتأثير الجدي على هذه التحولات وفي ظل بوادر لعودة مصر للعب دور إقليمي مهم، لا يمتثل بالضرورة للإرادة الأميركية، ما يعني عمليا وجود احتمال لاستمرار تراجع مكانة إسرائيل، خصوصا إذا تتابعت بعض نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في إظهار إسرائيل على أنها المعوّقة لأي تقدم في العملية التفاوضية.

اذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في مصر ولبنان ودول شمال أفريقيا العربية ودول الخليج إلى جانب تعاظم عزلة إسرائيل والنقد الموجه اليها، سنرى ان منظومة العلاقات الخارجية الإسرائيلية تواجه أزمة كبيرة، وأن الدبلوماسية الإسرائيلية في تراجع مستمر.

وشكل توبيخ المستشارة الألمانية، أنجيليكا ميركل لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢٤

من شباط ٢٠١١ كونه لا يفعل شيئاً من أجل السلام، مؤشراً على الضغط الدولي والامتعاض تجاه الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً عندما تأتي هذه الانتقادات من حكومات وقيادات مقربة لإسرائيل.[٣] وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في مصر ولبنان ودول شمال أفريقيا العربية ودول الخليج إلى جانب تعاظم عزلة إسرائيل والنقد الموجه إليها، سنرى ان منظومة العلاقات الخارجية الإسرائيلية تواجه أزمة كبيرة، وبأن الدبلوماسية الإسرائيلية في تراجع مستمر يقابله تزايد الضغوط للدخول في عملية سلام جدية، وذلك على الرغم من الفيتو الأميركي الأخير على مشروع قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشجب سياسات الاستيطان الإسرائيلية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، وتنعكس هذه التطورات من خلال تسارع موجة سحب الشرعية عن إسرائيل في قطاعات آخذة بالتوسيع في مؤسسات اقتصادية ومدنية وجماهيرية في دول مختلفة في العالم.[٤]

ويُضعف التعنت الإسرائيلي في قضايا الاستيطان واستمرار الاحتلال إلى جانب تصاعد الخطاب والممارسات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي في ظل قيادة سياسية ودبلوماسية قومجية متطرفة قدرة الدولة الإسرائيلية على المناورة الدبلوماسية، وذلك على الرغم من المحاولات الإسرائيلية التي برزت في العام ٢٠١٠ لمواجهة سياسات الإدارة الأميركية ممثلة بالرئيس أوباما في كل ما يتعلق بقضايا الاستيطان من خلال تفعيل اللوبي اليهودي في الكونغرس ومن خلال وضع أسس جديدة لمحور إقليمي جديد بين إسرائيل واليونان لمواجهة التراجع في العلاقات الإسرائيلية التركية.

تقابل إسرائيل التحولات الاقليمية التي تشهدها المنطقة بزيادة التعويل على قوتها العسكرية وعلى قوة الردع

وعلى الرغم من أن إسرائيل تتصرف بعلاقاتها الخارجية وكأن التحولات الدولية والإقليمية تلعب لصالحها، إلا أن «المقاطعة» غير الرسمية لوزير الخارجية الإسرائيلي ودخول رئيس الوزراء ووزير الدفاع لسد الثغرة في بعض الحالات تشير إلى الأزمة. هذه الأزمة تنعكس في أقوال بعض الشخصيات الدبلوماسية والسياسية المرموقة في إسرائيل وفي خارجها. أشار إلى هذا الوضع السيئ التقرير الذي حضّرته بعض الشخصيات المركزية في الدبلوماسية الإسرائيلية وعلى رأسهم زلمان شوفال وشلومو أبينيري لمؤتمر هرتسليا الحادي عشر في ٦-٩ شباط ٢٠١١ والتي قالا فيه «من الممكن القول في اللحظة الحالية بأن التحولات العالمية لا تعمل لصالح موقع إسرائيل في الشرق الأوسط وفي النظام العالمي.»[٥] كما وانعكس هذا الوضع في استطلاع الرأي الدوري العالمي الذي يجريه أل-BBC والذي يقيم تأثير ٢٧ دولة على العالم، حيث أن تقييم إسرائيل يميل إلى السلبية في ٢٢ دولة وإلى الإيجاب في دولتين فقط، وهو منقسم على ذاته في ٣ دول، وهذا يبقي إسرائيل في أسفل سلم الدول التي يتم تقييمها قريبة من إيران وكوريا الشمالية.[٦]

ويمكن ان نلخص ثلاثة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحولات الاقليمية والضغوط الدولية :

- **ازدياد التعويل الإسرائيلي على القوة العسكرية** وعلى تفعيل قدرتها الردعية في وجه أي مخاطر إلى حين تتبدل الظروف الدولية وتتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال قرار الحكومة الإسرائيلية تعزيز موازنة وزارة الدفاع بعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، والذي طالما اعتبرته إسرائيل حليفا قويا في المنطقة، وتطور حالة عدم الوضوح في المنطقة بأشملها بعد تفجر الثورات الشعبية في بعض الدول العربية وزعزعة ثبات بعض الأنظمة الموالية للسياسات الأميركية في المنطقة.
- **محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية** من خلال إحراج الرئيس أوباما في ظل الضعف الذي تبديه إدارته من خلال تفعيل القوى السياسية الداخلية المتطرفة في الولايات المتحدة والمعارضة لأوباما، الشيء الذي تجلى في الارتياح الإسرائيلي من خسارة الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في تشرين الثاني ٢٠١٠ .[٧]
- **توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق- جنوب آسيا** والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تأكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل حتى في الوقت الذي تتصرف فيه الأخيرة بشكل غير مقبول، كما هو الحال مع الابن المدلل.

تحاول الدبلوماسية الإسرائيلية توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة على رأسها دول شرق- جنوب آسيا

سنعالج في سياق هذا الفصل أزمة العلاقات الخارجية الإسرائيلية من خلال الإشارة إلى محاورها الأساسية وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة، العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، والتطورات الجارية على العلاقات الخارجية في المنطقة وعلى رأسها تدهور العلاقات مع تركيا واستمرار التحدي الإيراني وتغلغل تأثير الأخيرة في المنطقة، خصوصا في لبنان وإسقاطات التطورات الجارية في مصر. ننهي هذا الفصل بالتمهيد لقراءة مفصلة للعلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية والتي سيتم التطرق لها في فصل منفرد وذلك لأهميتها والحاجة للتعمق بتفاصيلها بشكل خاص.

العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة.. بين الإستراتيجي والتكتيكي

مرت العلاقات الإسرائيلية- الأميركية وما زالت تمر في تطورات كثيرة انعكست أيضا على العام ٢٠١٠ . يمكن رصد **مستويين للعلاقة الإسرائيلية الأميركية** :

لعبت المؤسسات اليهودية في أميركا دورا مهما في تهدئة الأزمة بين نتنياهو واوباما بسبب الاستيطان

- **المستوى الاستراتيجي** ويحيل إلى علاقة طويلة الأمد وعميقة ذات أبعاد مصلحية عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، وأبعاد ثقافية وأيديولوجية تتمثل بالنهج الاقتصادي الرأسمالي من جهة والثقافة السياسية الجمهورانية ذات الميزات الديمقراطية والأيديولوجية اليهودية- المسيحية الآخذة بالتطور كعامل مهم في حفظ العلاقات وتطويرها من جهة أخرى.
- **المستوى التكتيكي** والذي يتمثل بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقعي مع التحديات كما هو الحال في التعامل مع القضية النووية الإيرانية والخلافات حول المحادثات الإسرائيلية- الفلسطينية.

يرتبط المستويان الاستراتيجي والتكتيكي بعلاقة جدلية ويتأثر الواحد بالآخر بشكل دائم ومستمر، كما يتاثر بشكل خاص بوجود عامل مركزي يتوسط بينهما ويلعب دورا مهما في ترتيب هذه العلاقات، ألا وهو المؤسسات واللوبيهات اليهودية الأميركية الضاغطة وحلفاؤها من المنظمات ذات التوجهات المحافظة وعلى رأسها المنظمات المسيحية المتجددة. وقد تجلى هذا الدور بشكل بارز خلال العام ٢٠١٠ من خلال العمل على تهدئة الخلافات بين الإدارة الأميركية وحكومة بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بتجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك في الانتخابات الأميركية النصفية التي حاز فيها الحزب الجمهوري على أغلبية في مجلس النواب وتراجع التمثيل الديمقراطي في مجلس الشيوخ في تشرين الثاني ٢٠١٠ .

الموقف من تجميد الاستيطان والعملية التفاوضية

لعب مطلب اوباما بتجميد الاستيطان دورا مركزيا في التوتر القائم بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو، والتي حاولت تطويق الرئيس من خلال الكونغرس ومؤيديها في أوروقة الحكم في أميركا

تميزت بداية العام ٢٠١٠ بترقب وعدم وضوح في ما يتعلق بالمطلب الأميركي المتمثل بتجميد كامل للاستيطان كمرحلة ضرورية لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة.[٨] لعب هذا المطلب الذي صرح به الرئيس أوباما منتصف العام ٢٠٠٩ دورا مركزيا في التوتر القائم بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو، التي حاولت تطويق الرئيس من خلال الكونغرس ومؤيديها في أورقة السلطات الأميركية وإجباره على تغير موقفه الحازم بشأن التجميد الكامل للمستوطنات، وعدم تقبل التفاهمات التي كان قد توصل إليها أريئيل شارون وايهود أولمرت مع إدارة الرئيس

السابق بوش. وقد تجلى عدم وضوح الموقف الأميركي في خطاب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في القدس في الواحد والثلاثون من تشرين الأول ٢٠٠٩ حيث صرحت في مؤتمر صحافي مشترك مع نتنياهو أن الولايات المتحدة لم تطلب قط تجميدا كاملا للاستيطان، وبان حكومة نتنياهو فعلت أكثر من سابقاتها من أجل عدم تحويل الاستيطان لحجر عثرة أمام المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية.[٩]

شكل خطاب كلينتون مؤشرا على وجود نوع من تفاهمات أميركية - إسرائيلية لا يستطيع رئيس الحكومة الإسرائيلي التصريح بها بشكل علني وذلك للحفاظ على ائتلافه الحكومي ولتعارض هذه التفاهمات مع مواقف حكومته وحزبه المعلنة والداعية إلى استمرار الاستيطان في كل أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. من جهة أخرى هنالك من رأى بالتصريح نوعا من التراجع في الموقف الأميركي المعلن، خصوصا وأن عمليات البناء في المستوطنات استمرت طوال مدة «التجميد» المعلنة دون توقف.

تصاعدت حدة التوتر الأميركي- الإسرائيلي حول قضايا الاستيطان في التاسع من آذار ٢٠١٠ عندما تم الإعلان عن الموافقة على إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية في منطق رمات شلومو الواقعة بجانب شعفاط في القدس الشرقية، وذلك خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي يعتبره الكثيرون صديق لإسرائيل.[١٠] وأثار هذا الإعلان حفيظة الإدارة الأميركية وأدى إلى إعادة الاستيطان إلى جدول الأعمال الدبلوماسية، حيث اعتبر الإعلان تحديا للإدارة الأميركية بعد أن تم التوصل إلى تفاهمات سرية بهذا الشأن. واعتبر البعض إن الإعلان أتى لإحراج نتنياهو الذي اعتذر عنه محاولا إخراج القدس من المداولات حول قضية الاستيطان.[١١] ولكن الأهم من ذلك هو أن الإعلان أتى بعد أن كان نائب الرئيس الأميركي قد صرح وبشكل شديد الوضوح بأن الخلافات حول الاستيطان والعملية التفاوضية لا تفسد للود قضية، وبأن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل وتقدم الضمانات لذلك من خلال سياساتها المختلفة. وصرح بايدن بأن «محاربة تطوير السلاح النووي الإيراني هو على رأس سلم أسبقيات الإدارة. وستمنع الولايات إيران من الوصول إلى سلاح نووي، نقطة.»[١]

تصاعدت حدة التوتر الأميركية - الإسرائيلية حول قضايا الاستيطان في التاسع من آذار ٢٠١٠ عندما تم الإعلان عن الموافقة على إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية في منطقة رمات شلومو الواقعة بجانب شعفاط في القدس الشرقية

يعكس التباين بين الضغوطات الأميركية في كل ما يتعلق بالاستيطان من جهة والالتزام والتصريح بأمن إسرائيل في السياسات الخارجية والإستراتيجية الأميركية من جهة أخرى جدلية العلاقة بين المستويين الاستراتيجي والتكتيكي للعلاقات، وهو ما برز أيضا في الأشهر اللاحقة من العام ٢٠١٠ عندما صرح الجنرال ديفيد بتريوس، قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ

الأميركي في ١٦ آذار ٢٠١٠ بأن «العداوة المستمرة بين إسرائيل وبعض جيرانها تطرح تحديات على قدرتنا أن نحقق مصالحنا في منطقة مسؤوليتنا . إن التوتر الإسرائيلي –الفلسطيني يتحول إلى عنف وإلى مواجهات مسلحة واسعة . يثير الصراع مشاعر معادية للولايات المتحدة بسبب المعتقد بأنها منحازة لإسرائيل . »[١٣]

تم تفسير هذه التصريحات وكأنها توحي بأن إسرائيل تضع الجنود الأميركيين في خطر في المنطقة العربية خصوصا في العراق، الشيء الذي أدى إلى ردود فعل إسرائيلية كثيرة، وتوضيح قام به الجنرال بتريوس إلى قائد أركان الجيش الإسرائيلي في ذلك الحين الجنرال غابي اشكنازي بأنه لم يتفوه بهذه المقولات بهذا الشكل . إلا أن بعض المحللين الإسرائيليين نظروا إلى هذه التصريحات على أنها آلية ضغط واضحة على حكومة إسرائيل خصوصا بعد أن صرح الرئيس أوباما في خضم حديث له عن الموضوع في الثالث عشر من نيسان أن «الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يكلفنا الكثير من الدم والموارد . »[١٤]

يعكس التباين بين الضغوطات الأميركية في كل ما يتعلق بالاستيطان من جهة والالتزام والتصريح بأمن إسرائيل في السياسات الخارجية والإستراتيجية الأميركية من جهة أخرى جدلية العلاقة بين المستويين الاستراتيجي والتكتيكي للعلاقات

قال في هذا السياق عودد عيران مدير المركز لأبحاث الأمن القومي بجانب جامعة تل أبيب، والذي يعتبر خبيرا إسرائيليا متخصصا في الشؤون الإستراتيجية والعلاقات الخارجية، أن «تصريح الجنرال بتريوس يربط بشكل واضح بين الموضوعات التي يتم تداولها في ما يتعلق بعملية السلام بين إسرائيل وجاراتها وبين نجاحات الولايات المتحدة في الموضوع الإيراني والتعامل مع العراق وأفغانستان . ويربط بشكل غير مباشر بين إخفاق أميركي في هذه القضايا وبين عملية السلام التي تتراوح في مكانها يسفر في العلاقات بين البلدين . »[١٥]

يعكس هذا التقييم للروابط التي وضعتها الإدارة الأميركية من خلال رموزها بين السياسات الأميركية في المنطقة والعملية التفاوضية، خصوصا التعنت الإسرائيلي في قضايا الاستيطان والقلق الإسرائيلي حيال نوايا إدارة أوباما وسياساتها . انعكس هذا القلق من خلال الإحباط الإسرائيلي حيال توجهات الإدارة الأميركية في موضوع المشروع النووي الإيراني وحيال اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية الذي انعقدت في أيار ٢٠١٠ وتم فيها التطرق إلى موضوع القدرة النووية الإسرائيلية وربطها بتجريد المنطقة من كل أنواع الأسلحة النووية .

على الرغم من الضغوطات الإسرائيلية على الولايات المتحدة لاتخاذ موقف أكثر حزما تجاه المشروع النووي الإيراني، إلا أن الإدارة الأميركية أبقت على سياساتها المتركزة حول العقوبات الاقتصادية والسياسية، وحذرت إسرائيل من مفاجأتها بضربة

عسكرية على المنشأة النووية الإيرانية. وقد انصاعت إسرائيل للسياسة الأميركية تجاه إيران وخففت من تصريحات قياداتها بما يتعلق بتوجيه ضربة عسكرية لإيران. وصرح روبرت غيتس وزير الدفاع الأميركي في حديث له في تشرين الثاني ٢٠١٠ ان ضربة عسكرية لإيران ستوحد البلاد في حالة فيها الدولة آخذة بالانقسام نتيجة التدهور الاقتصادي.[١٦] أتي هذا التصريح معاكسا لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي قال إنه على الولايات المتحدة أن تهدد إيران بشكل ملموس لأن «العقوبات لا ترهب بشكل كافٍ».[١٧] عكست هذه المقولة امتعاض إسرائيل من السياسة الأميركية التي لا ترضخ للمصالح الإسرائيلية ولها توجهات مخالفة لما تريده إسرائيل. وعلى الرغم من بعض التباينات في المواقف الأميركية- الإسرائيلية فإن هناك تعاونًا وثيقًا بين الجانبين في ما يسمى بـ «الحرب السرية» على البرنامج النووي الإيراني والتي تخوضها الولايات المتحدة مع أنها تعرب عن رغبتها في حل المسألة عن طريق الحوار. وأتت المعلومات عن التشويشات في حواسيب المفاعل النووي في بوشهر، وتطرق الإعلام الإسرائيلي لهذا الموضوع بشكل ملحوظ كدلالة واضحة على محاولات إسرائيل الانتقال بمحاربة المشروع النووي الإيراني من المستوى العسكري المباشر إلى ما سماه رئيس شعبة المخابرات العسكرية للجيش الإسرائيلي، عاموس يدلين «حرب السايبر سبيس.»[١٨]

نظر بعض المحللين الإسرائيليين إلى تصريحات بترايوس بوصفها آلية ضغط واضحة على حكومة إسرائيل، خصوصا بعد أن صرح الرئيس أوباما بأن «الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يكلفنا الكثير من الدم والموارد»

انعكس التوتر الأميركي-الإسرائيلي حول قضايا التسلح النووي في قضية مداولات لجنة الأمم المتحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية، حيث أن الولايات المتحدة لم تعترض على طرح موضوع القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال اللجنة، وكانت هنالك تلميحات واضحة بأن الولايات المتحدة تدعم الموقف المصري المطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[١٩] أدت هذه التلميحات إلى عدم مشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة والاكتفاء بحضور وزاري ومهني. كما أتت على خلفية مطالبة الولايات المتحدة لإسرائيل بتقديم توضيحات حول النوايا في كل ما يتعلق بالاستيطان، وذلك على خلفية الإحراج الذي سببته وزارة الداخلية الإسرائيلية لنائب الرئيس الأميركي في بداية شهر آذار ٢٠١٠ عندما أعلنت عن المصادقة على إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية خلال زيارة الأخير للقدس.[٢٠] وصرحت في هذا السياق وزيرة الخارجية الأميركية بان إدارتها ما زالت تنتظر توضيحات إسرائيل لكيفية تصحيح الضرر الذي أدت إليه التصريحات.[٢١] وتبين مثل هذه التصريحات الامتعاض الأميركي من مواقف حكومة نتنياهو والبعد القائم بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة الإسرائيلي.

انعكست حالة التوتر وعدم الوضوح في العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في نتائج محادثات كلينتون مع رئيس الوزراء الإسرائيلي حول تجميد الاستيطان مدة ٩٠ يوما إضافيا. وقد اجتمعت كلينتون بنتنياهو مدة سبع ساعات ونصف في حديث مطول حول كل المواضيع العالقة، حيث صرحت كلينتون إن في نية الإدارة الأميركية بذل كل الجهود من أجل تجديد محادثات السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.[٢٢] بالمقابل صرح نتنياهو « ننوي الحديث عن طريقة تجديد المحادثات للوصول إلى اتفاق تاريخي يعزز السلام والأمن بيننا وبين الفلسطينيين. »[٢٣] وأوضح نتنياهو بأن محادثاته مع كلينتون لم تتطرق لمخططات البناء في المناطق التي يؤكد الفلسطينيون أنها يجب أن تكون جزءاً من المحادثات لأنه لا علاقة بين هذه المخططات ومحادثات السلام. من جهتها أوضحت كلينتون أنها لا توافق على الموقف الإسرائيلي الذي يفيد بأنه لا علاقة بين مخططات البناء ومحادثات السلام، وان «مثل هذه التصريحات لا تساعد مساعيها لإرجاع الأطراف للمحادثات المباشرة بينهم. »[٢٤]

تباين بين الموقف الأميركي والإسرائيلي فيما يخص معالجة قضية الملف النووي الايراني وتحذير أميركي لإسرائيل من مفاجأتها بضربة عسكرية اتجاه ايران

أدت محادثات كلينتون- نتنياهو إلى الكشف عن حزمة محفزات أميركية لإسرائيل مقابل موافقة الأخيرة على الشروط الأميركية لتجديد المفاوضات. وشملت هذه الحزمة والتي لم تخرج إلى حيز التنفيذ لأسباب لم تنشر بشكل وافٍ بعد، صفقة طائرات متطورة بقيمة ثلاثة مليارات دولار. تعكس هذه الصفقة وإسقاطاتها على العلاقات الإسرائيلية – الأميركية قدرة الحكومة الإسرائيلية تحويل كل موضوع المفاوضات إلى آلية أو بالأحرى رافعة لتدعيم موقع إسرائيل الاستراتيجي. وتشمل الصفقة عشرين طائرة F-35 متطورة وموافقة أميركية لاستمرار سياسة عدم الوضوح النووي الإسرائيلية وتشديد الضغوطات على إيران وسورية والتصدي للمواقف المناهضة لإسرائيل في الأمم المتحدة ومنع إقامة دولة فلسطينية بشكل أحادي الجانب.[٢٥]

تعكس الأخبار عن هذه الصفقة والتي لم ينكرها الجانب الأميركي جدلية العلاقات الأميركية الإسرائيلية والتي تظهر الالتزام الفعلي للولايات المتحدة بالقومية الإسرائيلية في علاقاتها مع جيرانها العرب من جهة والخلافات وعدم الرضى عن التصرفات الإسرائيلية في ظل حكومة نتنياهو من جهة أخرى. وبدت هذه الجدلية من خلال المفارقة بين الصفقات والالتزامات العسكرية الأميركية تجاه إسرائيل والاحتفاء الأميركي بتبديل قائد الجيش الإسرائيلي من خلال حضور قائد أركان الجيش الأميركي مايكل ماكميلان حفل توديع قائد الأركان الجيش الإسرائيلي غابي اشكنازي في أواسط شباط ٢٠١١ والفيتو الأميركي على مشروع قرار شجب الاستيطان الإسرائيلي في مجلس

الأمن الدولي، وبين الاستياء وحتى التذمر الذي عبر عنه معلق النيويورك تايمز توماس فريدمان المقرب جداً من البيت الأبيض، من تصرفات إسرائيل ومقولاتها التشهيرية خلال أيام الثورة المصرية، حيث كانت هنالك العديد من التصريحات لشخصيات إسرائيلية حول إمكانية الولايات المتحدة الوثوق بإسرائيل فقط في المنطقة لكونها الديمقراطية الوحيدة الموثوق بها.[٢٦] حضور ماكميلان في تل أبيب ومقولات فريدمان في النيويورك تايمز تعكس ازدواجية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ازدواجية تغذي بعضها البعض وفي الظروف الحالية فان التطرف الإسرائيلي يقابل بفتور أميركي من جهة ومحاولات تجاوز الوضع القائم من خلال المزاوجة بين الانتقاد وعدم التخلي عن المواقف التقليدية والتأكيد على أمن إسرائيل من جهة أخرى. تنشأ هذه الازدواجية في السياسة الأميركية لأسباب تتعلق بالتباين الضئيل ولكن المهم بين مواقف البيت الأبيض ومواقف الكونغرس. كما تتعلق بابتداء الرئيس الأميركي باراك أوباما بالتحضير للانتخابات الرئاسية القادمة بعد سنتين، والحاجة لدخول هذه الانتخابات بدون توتر قوي مع اللوبي الصهيوني ورؤوس الأموال اليهودية التي توفر أكثر من نصف تكاليف الحملات الانتخابية للحزب الديمقراطي.

أميركا قدمت لإسرائيل حزمة إغراءات غير مسبوقة مقابل موافقة الأخيرة على تجديد المفاوضات وفق الرؤية الأميركية غير ان هذه الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ

إسرائيل والاتحاد الأوروبي

استمرت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية عام ٢٠١٠ بالتأرجح بين الفتور والثبات وذلك على خلفية تباين وجهات النظر في كل ما يتعلق بالسياسة الأوروبية تجاه إيران ومشروعها النووي من جهة وكل ما يتعلق بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى. إذ ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري، حيث أن ٣٠٪ من الصادرات الإسرائيلية هي للدول الأوروبية (٨،٨ مليارد يورو) وما يقارب ٥٠٪ من الواردات الإسرائيلية هي من الدول الأوروبية (١١,٤ مليارد يورو).[٢٧] وعلى الرغم من انتهاء مدة الخطة العملية (Action plan) لتطبيق سياسة دول الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy) في حزيران ٢٠١٠ إلا أنه تم تمديد التعامل بموجبها في مجالاتها السياسية وهي المواصلات، الطاقة، الأبحاث والتربية.[٢٨] ورصد الاتحاد بعض المساعدات المالية لإسرائيل على الرغم من استياء بعض الدول الأوروبية على خلفية سياسات إسرائيل الاستيطانية. من جهة أخرى لم يتم تطوير مستوى العلاقة الرسمية بين الجانبين كما كان مخططا بعد انتهاء مدة الخطة العملية لسياسة دول الجوار وذلك على خلفية بعض الاختلافات في وجهات النظر. وقد عبرت دول الإتحاد عن

تعكس المعلومات المنشورة عن هذه الصفقة جدلية العلاقات الأميركية الإسرائيلية والتي تظهر الالتزام الفعلي للولايات المتحدة بالدولة الاسرائيلية في علاقاتها مع جيرانها العرب من جهة، والخلافات وعدم الرضى عن حكومة نتنياهو من جهة أخرى

موقفها تجاه سياسات إسرائيل الاستيطانية من خلال دعمها القوي والمتواصل لعملية بناء المؤسسات الفلسطينية ودعم استحقاق إعلان الدولة الفلسطينية، الذي تحدثت عنه بعض القيادات الفلسطينية، وعلى رأسها رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض. ونشرت معلومات في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن نية الإتحاد الأوروبي الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، الشيء الذي أثار القلق في الأوساط الدبلوماسية والسياسية في إسرائيل. ووصفت قناة الأخبار العاشرة هذا الخبر على أنه «بداية سقوط أحجار الدومينو» في المواقف الدولية تجاه إسرائيل، خصوصاً لأن الوثيقة التي تحدثت عن هذه الإمكانية كانت من صياغة مستشار للمستشارة الألمانية أنجيليكا ميركل والتي قدمت لاجتماع وزراء خارجية الإتحاد في أواخر كانون الأول ٢٠١٠. [٢٩] وادعت وسيلة الأخبار الإسرائيلية أن وثيقة التوصية أتت بناء على تقرير من البنك العالمي يقول إن السلطة الفلسطينية ستكون جاهزة لإقامة الدولة الفلسطينية في الوقت القريب.

رغم الاحتلال المستمر ورغم التمييز المنهجي ضد مواطنيها العرب، إسرائيل تنضم الى نادي منظمة التعاون والتنمية OECD

كما عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها تجاه الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني واستيائها من سياسات إسرائيل من خلال التصويت لإدانة الاستيطان في مجلس الأمن. وقد كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال قد صوتت إلى جانب الإدانة خلافاً للتوقع الإسرائيلي والفيتو الأميركي. [٣٠] وقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها الناقد لإسرائيل من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كما فعلت فرنسا في تموز ٢٠١٠. [٣١] ووعدت كل من النرويج وايرلندا برفع مستوى التمثيل أيضاً. أقلقت هذه الخطوات إسرائيل بسبب كونها تتماشى مع الدبلوماسية الفلسطينية الداعية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ وعكست التوتر القائم بين بعض الدول الأوروبية وحكومة إسرائيل الحالية، والتي تتهمها بعض القيادات الأوروبية بعدم المسؤولية والتسبب بتدهور العلاقات بين الطرفين إلى وضع لا يمكن التغاضي عنه. [٣٢] وتأتي المواقف الرسمية الأوروبية على خلفية التحولات الجارية في المواقف الشعبية والمدنية في الدول الأوروبية الكبرى، والتي تنتقد إسرائيل وتضغط في اتجاه معاقبتها على سياساتها الاستيطانية، الشيء الذي ينعكس في عدم دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى العواصم الأوروبية. [٣٣]

تشكل دول الاتحاد الأوروبي الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري، وتستورد حوالي ٣٠٪ من الصادرات الإسرائيلية

على الرغم من الاستياء الأوروبي نجحت إسرائيل في الدخول كعضو في منظمة التعاون والتنمية الـ OECD في شهر أيار ٢٠١٠، وقد صوتت ٣١ دولة، بما في ذلك تركيا، مع انضمام إسرائيل للمنظمة الشيء الذي تم تفسيره في إسرائيل على أنه مؤشر واضح «للثقة التي تعطيها الدول الأعضاء في الاقتصاد الإسرائيلي وثباته». [٣٤] ولهذا

القرار أبعاد مركزية على انخراط إسرائيل في الاقتصاد العالمي ومنح الثقة بسياسات إسرائيل الاقتصادية الشيء الذي من شأنه تسهيل جذب استثمارات أجنبية والحصول على قروض بفوائض منخفضة، والأهم من ذلك أن العضوية في منظمة الدول الأكثر تطورا في العالم مشروطة بالنظام الديمقراطي، ما يشكل تغاضياً عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتغاضياً عن سياسات إسرائيل تجاه الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، على الرغم من أن تقرير المنظمة الذي أعد في إسرائيل قبل قرار ضمها تطرق للاحتلال وللفوارق في المستوى المعيشي بين المواطنين العرب واليهود في الدولة.[٣٥] وقد كان قرار ضم إسرائيل لمنظمة التعاون والتنمية معاكسا للتوجهات الفلسطينية والعربية التي طالبت بعدم منح إسرائيل جائزة دبلوماسية واقتصادية في الوقت التي تبدي فيه تعنتا في سياساتها الاستيطانية وفي المفاوضات. ونجحت إسرائيل في التغلب على كل العقبات التي وضعت أمامها وأن تدخل المنظمة التي تعتبر أكبر ناد اقتصادي في العالم من بابها الأوسع، الشيء الذي يمتن اقتصادها ويوفر لها الشرعية الدولية في ظروف تتعاظم فيها عزلتها في المحافل الدولية

تتباين المواقف الشعبية الأوروبية عن تلك الرسمية اتجاة إسرائيل، حيث تتبنى الاولى مواقف ناقدة تصل إلى حد المقاطعة وملاحقة قيادات اسرائيل العسكرية والسياسية.

ينعكس التأرجح في العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية في التباين والفجوة الآخذة بالاتساع بين الموقفين الأوروبيين الرسمي والشعبي. إن المواقف الرسمية والتي حتى وإن كانت مستاءة أو ناقدة لسياسات الحكومة الإسرائيلية فإنها ما زالت تميل إلى احتضان إسرائيل، كما انعكس ذلك في زيارة ٤٢٠ عضو برلمان أوروبي لها في شباط ٢٠١١ لحضور مؤتمر للتضامن معها.[٣٦] هذه المواقف المؤيدة تؤدي إلى استياء كبير عند كثير من مؤسسات المجتمع المدني، التي أخذ العديد منها مواقف ناقدة لإسرائيل وصلت إلى حدّ المقاطعة أو التلويح بها، وملاحقة قياداتها العسكرية والسياسية. وتجلت هذه المفارقة في بريطانيا على أوضح شكل، حيث امتنعت بعض الشخصيات الإسرائيلية من الوصول للندن بسبب التهديدات باعتقالها، الموضوع الذي أدى لاعتراف بريطاني رسمي بأن هذا الوضع غير مقبول، وبدأت إجراءات قانونية وقضائية لتغيير القانون في هذا الشأن، على غرار ما حصل في إسبانيا، ما يعكس أن تبني مواقف نقدية رسمية تجاه إسرائيل لا يعني المس بالعلاقات التقليدية الحاضنة للدولة العبرية.[٣٧] لا بد من التذكير في هذا السياق بأن رؤساء حكومات أغلبية الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة هم من أحزاب محافظة، ذات توجهات سياسية قومية وبالتالي أقرب إلى التضامن مع بعض التوجهات القومجية للحكومة الإسرائيلية منها إلى التضامن مع الأحزاب الليبرالية. من جهة أخرى لا بد من التنويه إلى عدم توافق الموقف السياسي

الأوروبي تجاه الشرق الأوسط . وقد ظهر عدم الوضوح في التداولات المختلفة خلال اجتماع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في لشبونة في ١٩-٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، حيث الدول الأوروبية تشكل الغالبية في الحلف ، وتم التطرق للمنطقة بشكل مقتضب تم التعبير من خلالها عن التقدم المتواضع في العلاقات مع دول الجوار ، بما في ذلك إسرائيل ، ولكن لم يتم التعبير عن ذلك في المذكرة النهائية للورقة الإستراتيجية للحلف .[٣٨] وقد علق مختصون إسرائيليون على اجتماع الناتو معبرين عن القلق من أن تدهور العلاقات الإسرائيلية- التركية ستحد من تطوير العلاقات بين الناتو وإسرائيل في المستويات الإستراتيجية والعسكرية .[٣٩]

الرؤيا السياسية السائدة في تركيا والمصالح الأمنية والقومية المنبثقة عن ذلك لا تتماشى مع الرؤيا والسياسات الإسرائيلية، خصوصا في كل ما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية

العلاقات الإسرائيلية - التركية والبحث عن محاور إقليمية جديدة

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتدهور ، وإذا كان الاعتقاد السائد في بداية تدهور العلاقات بأن الأمر يتعلق بالشخصيات الفاعلة في الطرفين ، فإن تطور المشادات والمواجهات الدبلوماسية في العام ٢٠١٠ والوصول إلى ذروة غير مسبوقة بعد أزمة أسطول الحرية ، أوضح بأن الشرخ بين الدولتين أعمق بكثير ، إذ صار واضحا إن الرؤيا السياسية السائدة في تركيا والمصالح الأمنية والقومية المنبثقة عن ذلك لا تتماشى مع الرؤيا والسياسات الإسرائيلية ، وان هناك تطورا لرؤية تركية جديدة تبحث عن لعب دور قيادي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي .[٤٠]

وقد بدأ عام ٢٠١٠ بتدهور جديد في العلاقة بين البلدين يضاف إلى التدهور الحاصل أصلا ، في إهانة السفير التركي المتعمدة من قبل نائب وزير الخارجية في تل أبيب في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠١٠ [٤١] تبعها تصعيد في اللهجة التركية وانتقاد شديد لاستعمال إسرائيل للقوة المفرطة تجاه الفلسطينيين ، ومن ثم دعوتها لاحقا من قبل اردوغان وخلال زيارته إلى لبنان احترام سيادة لبنان وعدم اختراق أجوائها الجوية .[٤٢] وقال أردوغان في هذا السياق بأن تركيا «لا يمكن أن تسكت على التوجهات الإسرائيلية . لإسرائيل توجد قوة مفرطة وهي تستعملها وفي الوقت نفسه لا تنصاع لقرارات الأمم المتحدة . لن نرضى بهذه التصرفات لأنها تهدد السلام العالمي .»[٤٣] وتطرق أردوغان إلى السلاح النووي الإسرائيلي قائلا بأن «المنطقة لا يمكن أن تقبل الحالة الثنائية . هؤلاء الذين يحذرون إيران حيال تطوير سلاح نووي لا يسمعون الكلام نفسه تجاه إسرائيل . إسرائيل لم تنكر وجود ترسانة نووية لديها ، بل بالعكس إنها أكرت ذلك .[٤٤]

تشكل الانتقادات التركية المتصاعدة مؤشرا على تحول جذري في العلاقات الإسرائيلية التركية وتوجها تركيا نحو بناء علاقات إستراتيجية جديدة مع دول المنطقة

شكل تصاعد اللهجة التركية مؤشرا على تحولات جذرية في العلاقات الإسرائيلية التركية، خاصة أن رئيس الوزراء التركي لم يكتف بتوجيه الأنظار إلى قضايا وخلافات جارية، بل ذكر أيضا القضية النووية والسياسات الغربية تجاه إيران وقارنها بالسياسات نفسها تجاه إسرائيل. التطرق لهذه القضية الإستراتيجية المركزية مع العلم بحساسية الموضوع لإسرائيل وللولايات المتحدة والدمج بين إسرائيل وإيران في هذا السياق كان مرآة للمواقف التركية الجديدة حيال المنطقة بشكل عام. عكست كلمات رئيس الوزراء التركي محاولات تركيا احتلال موقع جديد في الشرق الأوسط من خلال بناء علاقات إستراتيجية مع دول إسلامية في المنطقة من أجل خدمة المصالح القومية التركية تحولت إسرائيل فيها إلى عقبة كبيرة، خصوصا لأن السياسات الإسرائيلية لم تحترم التوجه التركي بأن على إسرائيل مهادنة المنطقة وفسح المجال لمحادثات سلمية تؤدي إلى دمج إسرائيل في الشرق الأوسط بدل أن تبقى معزولة ومنقطعة عن محيطها.

شدّد الأتراك على محاولاتهم رفع مكانتهم في المنطقة من خلال سياسة «العثمانية الجديدة» والتي أتت في ظل فشل المحادثات الأوروبية التركية لانضمام الأخيرة للاتحاد الأوروبي. وفي ظل التحولات في سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بقيادة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما.[٤٥] وانعكست العثمانية الجديدة في دور تركي قوي في المنطقة حتم إعادة صياغة العلاقات التركية- العربية والتركية- الإيرانية، الشيء الذي لم يتماش مع الإدارة الإسرائيلية التي أرادت المحافظة على الوضع القائم، حيث إن العلاقات الإسرائيلية- التركية مبنية على محور مواجهة يرى بالدول العربية وإيران خطا يهدد أمن الدولتين، وكما أن إسرائيل استعملت الضغط الأميركي، خصوصا قضية اعتراف الكونغرس الأميركي بحرب الإبادة التركية للأرمن في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية، من أجل الضغط على السياسة الخارجية التركية وحصرها في موقفها المؤيد أو على الأقل المساند لإسرائيل.[٤]

اعتبر الجانب التركي الهجوم على أسطول الحرية «جريمة حرب» و «عملية غير قانونية» «وإرهاب بحري» «وقرصنة»

أزمة أسطول الحرية وتدهور العلاقات

تدهورت العلاقات الإسرائيلية- التركية بشكل كبير على خلفية أزمة أسطول الحرية[٤٧] الذي هدف ضمن محاولات دولية وشعبية إلى كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وقد تصدى الجيش الإسرائيلي بشكل عنيف للأسطول خاصة سفينة مرمرة التركية حيث قتل تسعة من الأتراك ممن كانوا على متنها.[٤٨]

فجر الاعتراض والاستيلاء الإسرائيلي على الأسطول أزمة دولية وإقليمية،

حين اعتبر الجانب التركي التصرف الإسرائيلي على انه «جريمة حرب» و«عملية غير قانونية» «وإرهاب بحري» «وقرصنة.»[٤٩] عبر عن الموقف التركي رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الذي اعتبر العملية الإسرائيلية «هجوما على القانون الدولي والضمير الإنساني والسلام العالمي.»[٥٠] وفي سياق آخر قال أردوغان بأن «إسرائيل ستخسر أكبر صديقاتها في المنطقة» إذا لم تغير من مفاهيمها في التعامل مع المنطقة. وقال نائب اردوغان، بولنت إيرنش في سياق متصل بأن تركيا ستقلص علاقاتها مع إسرائيل موضحا بأن تركيا «لن تبدأ مشاريع جديدة مع إسرائيل والعلاقات معها ستنخفض درجة.»[٥١] وتعكس هذه المقولة عدم تسرع تركيا في آخر خطوات من شأنها تأزيم الوضع على الرغم من المشادات الكلامية والخطاب التركي الحاد. بالمقابل تعاملت إسرائيل مع قضية أسطول الحرية على أنها قضية إرهاب.[٥٢] وحاول الجيش الإسرائيلي لاحقا الاستعانة ببعض الصور والأفلام القصيرة جدا للادعاء بأنه حاول الامتناع عن استخدام العنف، لكنه جوبه بعنف واعتداء من النشطاء ما اضطر جنوده للدفاع عن أنفسهم. وأبرز الإعلام الإسرائيلي موقف المسؤولين الإسرائيليين الذين ركزوا الأنظار حول هوية منظمة الإغاثة الإنسانية (IHH) التركية والتي نعتها الإعلام الإسرائيلي بالإرهابية، مظهرا هوية بعض فاعليها والذين اتهمهم الإعلام الإسرائيلي بكونهم متطرفين إسلاميين بحثوا عن أن يكونوا شهداء[٥٣] واعتبر بعض المعلقين الإسرائيليين المقربين من الجيش بأن قيادة الجيش والقيادة السياسية الإسرائيلية «وقعت في شرك كان قد نصبه لهم رئيس الوزراء التركي الذي أراد إحراج إسرائيل والاستمرار في دهورة العلاقات بين الطرفين لأسباب تتعلق برؤيته الإسلامية المعادي.»[٥٤]

تعاملت إسرائيل مع قضية أسطول الحرية على أنها قضية إرهاب وخرق لحقها في الدفاع عن نفسها. وابرز الإعلام الإسرائيلي موقف المسؤولين الإسرائيليين الذين ركزوا الأنظار حول هوية منظمة الإغاثة الإنسانية التركية والتي نعتها الإعلام الإسرائيلي بالإرهابية

عينت إسرائيل لجنة تقصي حقائق[٥٥] في ١٤/ ٦/ ٢٠١٠ برئاسة القاضي المتقاعد يعكوف تيركل وعضويه الجنرال المتقاعد عاموس حورب، والسفير رئوفين مرحاب والبرفسور ميجال دويش ومراقبين خارجين وهم اللورد ديفيد ترمبل من بريطانيا والضابط كن واتكين من كندا ومستشارين في القانون الدولي وهم الألماني ولف هينتشل فون هيانج ومايكل شميث من بريطانيا والولايات المتحدة»[٥٦]. [٥٧] ورفض الجانب التركي اللجنة[٥٨] وتعزز هذا الموقف التركي عند نشر تقرير اللجنة في كانون الثاني ٢٠١١.

كانت هنالك محاولات حثيثة لرأب الصدع في العلاقات التركية – الإسرائيلية من خلال محادثات مباشرة وغير مباشرة طالبت من خلالها تركيا أن تقوم إسرائيل بالتأسف على حادثة أسطول الحرية وأن تقوم بتعويض عوائل الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح خلال العملية الإسرائيلية.[٥٩] وطالبت إسرائيل بالمقابل أن تقبل تركيا تصريحها بأن إسرائيل لم تكن لديها نوايا سيئة في العملية وبأن تتخلى تركيا عن مطلبها للتأسف

وان تستكفي بالتعبير عن الأسف، الشيء الذي لا يحمّل إسرائيل مسؤولية قانونية مباشرة ويحرر جنودها من إمكانية ملاحقتهم القانونية في العالم. كما طالبت إسرائيل في المحادثات بأن تتخلى تركيا عن مطلبها بان تشكّل لجنة تحقيق من قبل الأمم في موضوع العملية الإسرائيلية. إلا أن المحادثات الإسرائيلية التركية لم تفلح في إيجاد الصيغ المقبولة على الطرفين[٦٠]

وقد نشرت الصحيفة التركية «حريات» ان لقاء تركياً إسرائيليا عقد في جنيف بعد ان ضغط الرئيس الأميركي باراك اوباما على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لتسهيل اللقاء وذلك في محاولة غير معلنة لتجاوز الخلافات ومنع تدهور أكبر في العلاقات بين الطرفين.[٦١] وصرح ليبرمان بأن خطوات رئيس الوزراء كانت «خاطئة وغير معقولة.»[٦٢] وأضاف ليبرمان في السياق نفسه بأن الحكومة «لم تقم بإجراء أي نقاش جدي إذا ما كان من المفروض إجراء محادثات مع تركيا في الوضع الراهن.»

أثار وزير الخارجية الإسرائيلي أزمة جديدة بين إسرائيل وتركيا عندما هاجم رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته متهما إياهم بالكذب والتلفيق، وذلك ردا على المطالبة التركية بالتأسف عبر عنها رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته عند الاحتفال بعودة سفينة المرمرة إلى ميناء إستانبول في ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٠.[٦٣] وأضاف ليبرمان «إن من يجب أن يتأسف ويعتذر هو حكومة تركيا أمام إسرائيل على تعاونها مع قوى إرهابية وعلى دعمها للتنظيم الإرهابي IHH وحماس وحزب الله.»[٦٤]

ليبرمان معلقا على طلب تركيا الاعتذار على حادثة مرمرة: «إن من يجب أن يتأسف ويعتذر هو حكومة تركيا أمام إسرائيل على تعاونها مع قوى إرهابية وعلى دعمها للتنظيم الإرهابي IHH وحماس وحزب الله.»

ختمت أقول ليبرمان هذه العام ٢٠١٠ وعكست الأزمة العميقة في العلاقات والتباعد القائم بين الدبلوماسية التركية وتلك الإسرائيلية وتعكر صفو جو العلاقات التي تميزت في السابق بالتعاون الأمني والعسكري الوطيد. إن العلاقات الأمنية والتبادلات العسكرية ما زالت قائمة بين الطرفين بسبب تعاقدات قام بها الطرفان قبل تدهور العلاقات، مثلما هو الحال في قضية شراء تركيا لعشر طائرات بدون طيار من إسرائيل التي سلمت ستاً منها ومازال الحديث يدور عن إنهاء الصفقة. ونشرت صحيفة وطن التركية بدون إظهار مصادر معلوماتها بأن تدهور العلاقات الإسرائيلية-التركية سيؤثر على ما يقارب الـ٢٠ مليارد دولار من التبادلات التجارية في مجالات الطاقة والمياه والزراعة لها علاقة بإسرائيل وتركيا والهند.[٦٥] ومن المهم ان نشير إلى ان الصادرات التركية إلى إسرائيل تشكل ١,٥٪ من مجموع ١٠٢ مليار دولار سنوياً تصدرها تركيا، فيما تحتل إسرائيل الموقع ١٧ في قائمة أسواق الدول التي تجري معها تركيا تبادل تجارياً. اما السواح الإسرائيليون فيشكلون ١٪ من مجمل ١,٢٧ مليون سائح دخلوا تركيا عام

٢٠٠٩، الشيء الذي وإن انقطع فإن تأثيره هامشي بالتأكيد.[٦٦] وعلى الرغم من التراجع في العلاقات التركية-الإسرائيلية فإن معطيات التبادل التجاري للأشهر كانون الثاني وحتى حزيران ٢٠١٠ تظهر بأن التبادل التجاري ارتفع قياساً للعام ٢٠٠٩، حيث أن تركيا استوردت بما يقارب مليار دولار من إسرائيل وهو ارتفاع بقدر ٣٧,٤٠٪. كما أن صادرات تركيا إلى إسرائيل ارتفعت بنسبة ٠٣,٢١٪ وبلغت قيمتها ٦٥٠ مليون دولار في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وحزيران ٢٠١٠.[٦٧] هذه المعطيات لا تأخذ بعين الاعتبار ما حصل بعد الاستيلاء الإسرائيلي على أسطول الحرية. من جهة أخرى هنالك محاولات واضحة من الطرفين للفصل بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية.

علاقات إسرائيل تركيا - أزمة حقيقة

من الممكن الإجمال بالقول إن الأزمة الإسرائيلية-التركية هي أزمة حقيقية وليست مفتعلة سياسياً كما تحاول أن تدعي إسرائيل. المؤشر الحاسم في الأمر هو أن مجلس الأمن القومي التركي ومن خلال «الكتاب الأحمر» والذي يعبر عن المواقف الإستراتيجية للجيش التركي والذي انعقد في تشرين الأول ٢٠١٠ اعتبر إسرائيل تهديداً للأمن القومي التركي، وذلك لأول مرة/ واعتبرها تهديداً للأمن الإقليمي.[٦٨]

تركيا مهتمة بالتحول إلى لاعب إقليمي مركزي، وان هذا الدور له استحقاقات إسرائيلية لا بد للأخيرة أن تدفعها إذا ما أرادت المحافظة على تعاون تركي إسرائيلي بمستوى معين

وقد أثار هذا الموضوع قلقا في إسرائيل لأنه يعبر عن موقف الجيش الذي طالما رأته إسرائيل «حليفا» في الحفاظ على العلاقات التركية-الإسرائيلية الإستراتيجية. عبر عن هذا القلق مركز أبحاث الأمن القومي المقرب من المؤسسة الأمنية والذي عبر عن التخوف في تحولات مواقف الجيش التركي وإمكانية خروجه عن سياسات حلف شمال الأطلسي، حيث أن عضوية تركيا في الحلف تعتبر قيمة إضافية لإسرائيل والذي من شأنه الحدّ من إمكانية تطور حلف تركي-سوري-إيراني في المنطقة.[٦٩]

رغم محاولات الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتحسين جو العلاقات فإن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية التركية من جهة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعطل إجراء أي محادثات سلمية مع الجانب الفلسطيني من جهة أخرى لا تمكن من تحسين العلاقات في الوقت القريب. فالظروف الإقليمية والداخلية في كلا الدولتين لا تساعد، خصوصا تركيا المقبلة على انتخابات برلمانية في الأشهر القادمة يحتاج فيها الحزب الحاكم إلى دعم قطاعات واسعة من الجمهور التركي الذي ينتقد سياسات إسرائيل ويذم تعنتها. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن اللجنة الدولية لتقصي أحداث أسطول الحرية ستنشر تقريرها في نيسان ٢٠١١ والإسقاطات الحتمية للثورة الشعبية المصرية وقلب نظام الحكم هنالك، وإذا أضفنا لذلك بأن الولايات

المتحدة ستدخل في عام الانتخابات الرئاسية في الأشهر القادمة فإن ذلك يضعف إمكانية حدوث تحول جذري في وضع العلاقات احالية .

إضافة إلى ذلك فإن المحاولات الإسرائيلية تطوير علاقات إستراتيجية وعسكرية جديدة مع اليونان وألبانيا وبلغاريا ورومانيا جارات تركيا من الغرب والشمال الغربي ، والتي انعكست في تدريبات عسكرية إسرائيلية مع بعض هذه الدول ، خصوصاً اليونان ورومانيا ، لا تترك مجالاً لتحولات في العلاقات التركية الإسرائيلية . مع انه لا بد من التنويه بأن الإستراتيجية الدبلوماسية التركية تتحدث عن معادلة « صفر من الخلافات » مع جيرانها ، الشيء الذي يشمل إسرائيل ويعني بأن تركيا غير معنية بتأزيم العلاقات أكثر مما هي عليه . هذه الدبلوماسية المهادنة تعني بأنه على الرغم من المشادات الكلامية والخلافات في الرؤيا وعلى الرغم من تراجع العلاقات نسبة لسابق عهدها فإن تركيا معنية بلعب دور بنّاء يضمن لها الدور الرئيس في المنطقة أجمع ، الأمر الذي انعكس في محاولتها الاستمرار في لعب دور الوساطة بين إسرائيل وسورية . تنعكس هذه السياسة في الموازنة بين عدم اعتراض تركيا دخول إسرائيل إلى منظمة الـ OECD من جهة وفي محاولاتها الدخول على خط التواسط بين الدول الغربية وإيران بكل ما يتعلق بمشروع الأخيرة النووي .

أدت الثورات الشعبية العربية وسقوط نظام مبارك إلى تعزيز المنظومة العسكرية والتحضير لفترة من عدم الوضوح والتحولات في المواقف السياسية والعسكرية لبعض الدول، التي من الممكن أن تتطور إلى توجهات لا تتماشى مع المصالح والإرادة الإسرائيلية.

تدل هذه السياسية المركبة على أن تركيا مهتمة في أن تتحول إلى لاعب إقليمي مركزي وان هذا الدور له استحقاقات إسرائيلية لا بد للأخيرة أن تدفعها إذا ما أرادت المحافظة على تعاون تركي إسرائيلي بمستوى معين . ان هذا الدور المتعاظم لتركيا في المنطقة يتعلق الآن بالدور الذي ستلعبه مصر ما بعد الثورة في المنطقة ، الشيء الذي يبقي توازنات القوة الإقليمية مفتوحة وغير قابلة للتكهن في المستقبل القريب إلى حين تتبلور صورة النظام السياسي المصري الجديد ، والذي سيضطر أن يعيد النظر في موقع مصر الإقليمي ، وبالتالي أن يعيد النظر في علاقاته مع إسرائيل وتركيا وخصوصاً إيران ، التي امتحنت التوجهات المصرية مباشرة بعد قلب النظام من خلال إرسال سفينتين حربيتين للمرور في قناة السويس ، الشيء الذي لم تحظ به إيران منذ ثلاثين عاما ، خصوصاً في حالة تحتاج فيها مصر لكل دخل للعملات الأجنبية . من هذا الباب ننتقل إلى معالجة العلاقات الإسرائيلية المصرية والعربية بشكل عام في الباب القادم .

على الرغم من المعاهدات السلمية لإسرائيل مع دولتين عربيتين، وعلى الرغم من التحول الإستراتيجي في الموقف العربي وتوجه كل الدول العربية لخيار السلام من خلال المبادرة العربية في مؤتمر القمة العربية في بيروت العام ٢٠٠٢، إلا أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لم تتغير، ومركبات النظرية العسكرية المبنية على الردع والحسم والضربة الاستباقية تعززت وأخذت بعداً جديداً من خلال إقامة المنظومة الدفاعية المضادة للصواريخ المسماة القبة الحديدية. وقد أدت الثورات الشعبية العربية وسقوط بعض الأنظمة السياسية العربية المهادنة لإسرائيل والضغوطات التي ترزخ تحتها أنظمة أخرى إلى تعزيز المنظومة العسكرية والتحضير لفترة من عدم الوضوح والتحولات في المواقف السياسية والعسكرية لبعض الدول، التي من الممكن أن تتطور إلى توجهات لا تتماشى مع المصالح والإرادة الإسرائيلية.

نتنياهو معلقا على ثورة مصر: «خوفنا هو أن في تطورات الوضع الحالي، وبدون مؤسسات وأسس ديمقراطية حديثة كما نعرفها، فان ما يمكن أن يتطور هو نظام قمعي لإسلام متطرف يسحق حقوق الإنسان الأساسية.. ويشكل خطرا كبيرا على السلام والمصالح الأساسية لكل المجموعات الحضارية »

وقد قلقت إسرائيل من التحولات الشعبية والسياسية في العالم العربي بعد أن كانت تعودت على أنظمة منشغلة بالحفاظ على ثباتها وتخضع للولاءات والمصالح الفردية وتقبع في خانة الدبلوماسية الأميركية المغازلة لإسرائيل والمهادنة لسياساتها الإقليمية والمحلية. من هذا الباب شبه المحلل الإسرائيلي شموئيل أيين من مركز لأبحاث الأمن القومي الموقف الأميركي تجاه نظام الرئيس المصري حسني مبارك والذي انعكس في خطاب الرئيس أوباما في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١ بموقف الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر تجاه نظام شاه إيران خلال المظاهرات الشعبية ضده في العام ١٩٧٩ والتي أدت إلى الثورة الإسلامية وصعود نظام الخميني إلى السلطة.[٧٠]

يعكس هذا التشبيه المنظور الإسرائيلي تجاه العالم العربي أجمع ويبطن موقفا استشراقياً مصلحياً يرى العرب والمسلمين من منظور الصراع معهم فقط. وهو يرى أي تغيير في النظام السياسي العربي من باب المنفعة أو المضرة للمصالح الإسرائيلية ولتوازنات القوى في المنطقة. كما يعكس تحليل أيين المماهاة بين الحراك الشعبي العربي وصعود الحركات الإسلامية إلى السلطة متنكرا للمبادئ الديمقراطية التي طالما تغنى بها النظام الإسرائيلي. ويقول أيين الذي كتب مقالته في ٣٠ كانون الثاني « حتى هذه الساعة الأزمة في مصر لا علاقة لها بإسرائيل التي لم يتم ذكرها في الأحداث، مع ذلك هنالك أسباب عديدة لأن تقلق إسرائيل وتراقب بحذر شديد الأحداث وذلك للأهمية الكبيرة التي تعطيها لاستمرار اتفاقية السلام بين الطرفين وتبعية إسرائيل للغاز المصري ولأهمية إسقاطات الأحداث على استقرار المنطقة. على الرغم من أنه من

الصعب تخيل ذلك حتى هذه اللحظة فإن تحولا راديكاليا في مصر من شأنه أن يؤدي إلى تغيير كبير في موازين القوى في الشرق الأوسط».

يختتم ايين تحليله بالكلمات الآتية: «على كل حال، مصر الضعيفة المعنية بشؤونها الداخلية هي بشارة سيئة لصف الدول المعتدلة التي تؤمن بالعملية التفاوضية وذلك يشجع الدول المتطرفة، التي تؤمن بإبادة إسرائيل. حتى وإن نجح النظام في إخماد المظاهرات من المتوقع أن تنشغل مصر في مواجهة تحديات سياسية صعبة تهدد استقرارها. في الأزمة الراهنة لا تمتلك إسرائيل أية قدرة أو سبب للتدخل ومن المستحسن أن يحافظ المسؤولون الإسرائيليون على السكوت. ومع ذلك ليست الإمكانية أن تتوجه مصر لسياسات جديدة امكانية نظرية وعلى إسرائيل أن تأخذ كل الإمكانيات بعين الاعتبار».

أتت تحليلات أيبن لتعكس التخوفات الإسرائيلية الرسمية ومحاولات القيادة الإسرائيلية استدراك الموقف وذلك لعدم جاهزيتها المخابراتية والإستراتيجية للتحولات الجارية في مصر وفي دول أخرى في العالم العربي. وقد كان تحليل إيين محافظا وحذرا نسبة للأقوال والتوجهات التي عكستها جهات رسمية إسرائيلية وعلى رأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان والوزير بنيامين بن اليعازار، الذي له علاقات خاصة مع النظام المصري. صرح نتنياهو في جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٣٠/ ١/ ٢٠١١ قائلا: نحن نراقب بحذر ما يحدث في مصر والمنطقة. أجريت في نهاية الأسبوع مناورات مع الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وزير الأمن أيهود باراك ووزير الخارجية افيغدور ليبرمان ومع رجالات الاستخبارات، هذه المشاورات أتت للحافظ على الاستقرار والأمن في منطقتنا. السلام بين مصر وإسرائيل قائم منذ ٣٠ عاما وهدفنا ان نؤكد على استمراره.»[٧١]

عبرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما صرح الجيش المصري بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قرر احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية

وكان هذا التصريح هو تقريبا الوحيد الرسمي والمباشر عما يحدث في مصر، وذلك تماشيا مع الخط الذي اتخذته الحكومة وهو عدم التطرق للموضوع بأي شكل من الأشكال من أجل عدم المساس بالعلاقات المصرية- الإسرائيلية. وأضاف نتنياهو في سياق آخر «إن على المجتمع الدولي مطالبة مصر بالمحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل» وأضاف «إن إسرائيل دولة ديمقراطية وتشجع تطوير القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط، تطوير هذه القيم سيساعد السلام ولكن إذا ساعد قوى متطرفة على استغلال العملية الديمقراطية للصعود للسلطة ولتطوير قيم معادية للديمقراطية كما حدث في إيران أو في أماكن أخرى فالنتيجة ستكون المس بالسلام والديمقراطية».

وفي مؤتمر صحافي مع أنجليكا ميركل المستشارة الألمانية قال نتنياهو » خوفنا هو أن في تطورات الوضع الحالي وبدون مؤسسات وأسس ديمقراطية حديثة كما نعرفها ما يمكن أن يتطور هو نظام قمعي للإسلام المتطرف الذي يسحق حقوق الإنسان الأساسية ولا يمكن الديمقراطية أو الحقوق والحرية . هذا يشكل خطرا كبيرا على السلام والمصالح الأساسية بكل المجموعات الحضارية هذا هو تخوفي والذي يوحد الكثيرين » . [٧٢]

عكست أقوال نتنياهو هذه ما هو مبطن في مقالة أين التحليلية ولكن بشكل أوضح . تعكس كلمات نتنياهو مقولة صراع الحضارات ومماهاة الإسلام مع التطرف من جهة ومماهاة إسرائيل مع العالم الغربي المتحضر . أكد هذا التقسيم محاولات إسرائيل الضغط على الدول الغربية للتأثير على الوضع في مصر ولمحاولة إنقاذ نظام حسني مبارك الذي اعتبره نتنياهو يعمل لصالح إسرائيل . وكان الوزير بنيامين بن اليعازار أكثر وضوحا عندما قال «لذهاب مبارك عن السلطة والحياة السياسية تأثير كبير على إسرائيل لكونه من أكبر أصدقاء إسرائيل وهو عامل استقرار مهم في علاقات السلام بين إسرائيل ومصر . قيادته لأكبر دولة في المنطقة وتعامله الدافئ مع القيادة الإسرائيلية وانخراطه في العملية السلمية بيننا وبين الفلسطينيين في القضايا الأمنية المركزية وتدخله في الحفاظ على التوازنات الدقيقة في المنطقة . كل هذا ستخسره إسرائيل . »[٧٣]

تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة .

من هذا الباب أتت التوجهات الإسرائيلية للقيادة الغربية بعدم التخلي عن مبارك بسرعة، ومحاولة تصوير الأمور على أنها فرصة لانقضاض الأخوان المسلمون على السلطة . وقال في هذا السياق وزير الخارجية الإسرائيلي بأن أحداث مصر هي برهان واضح على ان الولايات المتحدة والعالم الغربي لا يمكن أن يثقوا بأي نظام في المنطقة عدا النظام الإسرائيلي لأنه ديمقراطي ومستقر . [٧٤] وأرسل سفير إسرائيل رسالة عاجلة للولايات المتحدة وللدول الأوروبية مفادها بأن مصلحة الغرب هي الحفاظ على الاستقرار في مصر ومن الواجب التحكم بالانتقادات المعلنة على نظام الرئيس مبارك . [٧٥]

عكست تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الموقف الإسرائيلي حيال التحولات في المنطقة وهو مزيج من الأسف على ذهاب قياديين طالما عملوا وحافظوا على مصالح إسرائيل الإقليمية، وترقب حيال تطورات الموقف خاصة في ما يتعلق بنوعية التشكيلة السياسية التي ستتحكم في البلاد بالمستقبل . كما عكست التصريحات الإسرائيلية حالة الحذر المتعلقة بمستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية والتي كانت من أهم النجاحات الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي والأمني في المنطقة، حيث تمت إزاحة مصر من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال معاهدة سلام كان من

رعاتها الأساسيين الرئيس حسني مبارك الذي حافظ على كل تفاصيلها بدقة متناهية منذ ٣٠ عاما. كانت هذه مصلحة إسرائيلية قصوى شغلت إسرائيل مع بداية المظاهرات في مصر. وعكس القلق الإسرائيلي هذا الانجاز حيث تم مع الوقت تحويل مصر من خصم وعدو قوي يهدد الأمن الإسرائيلي ويفرض عليها حسابات اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية مركبة إلى وسيط بينها وبين العالم العربي أو حتى حليف في كل ما يتعلق بمواجهة الأنظمة أو الحركات الإسلامية أو القومية التي ترى بالمقاومة والمواجهة والممانعة إستراتجية أساسية.

ولعب مبارك دور «الضابط» للحراك الفلسطيني بكل ما يتعلق بالمواقف في قضايا المفاوضات مع إسرائيل، حيث كان يعطي أذناً صاغية للولايات المتحدة التي طالما استعملت وساطته من أجل ارضاخ القيادات الفلسطينية للإرادة الأميركية ومن هنا للمواقف الإسرائيلي. عبر عن هذا الدور شلومو شمير في مقالة في صحيفة هآرتس حول سقوط مبارك وانعكاساتها على الدور الأميركي في المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية قائلاً: «قوّى غياب مبارك عن الساحة الرفض الفلسطيني للمناشدات الأميركية لسحب اقتراحهم لمجلس الأمن. الكل في الأمم المتحدة متفقون أن غياب مبارك كعامل مهدئ، الذي يعمل لتصفية الأجواء في المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية، هو ضربة قاسية للدبلوماسية الأميركية ويضعف موقفها كعامل مؤثر لعلاج الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.»[٧٦] واقتبس شامير معلق في مجلة التايم الأسبوعية المهمة قوله «سيصعب على الولايات المتحدة أن تدافع عن إسرائيل في وجه ضغوطات دبلوماسية بلا مبارك.»[٧٧]

عبرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما صرح الجيش المصري بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قرر احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية.[٧٨] وتحدث وزير الأمن الإسرائيلي أيهود باراك مع وزير الدفاع المصري حسين طنطاوي والذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية وبالتالي هو رئيس النظام المصري في الوقت الحالي.[٧٩] وبات واضحا بأن القلق الإسرائيلي في غير موقعه وبأن معاهدة السلام بين الطرفين ستبقى على ما هي عليه في الوقت الحاضر وبات الجيش المصري ملتزما بالإبقاء عليها ما دام هو القائل الناهي في العلاقات الإستراتيجية المصرية.

بما أن معالم نظام الحكم المستقبلي في مصر ما زالت غير واضحة، وبما أن نوعية القيادة التي ستصل إلى السلطة في مصر في الانتخابات المتوقع حدوثها في الأشهر

القادمة غير معروفة، من الصعب التكهن كيف ستتطور السياسة الخارجية المصرية وكيف سيتم توجيه الدور المصري في المنطقة. من الواضح بأن الجيش المصري الذي لعب دورا مركزيا في الثورة وكيفية نقل السلطة بدون إراقة دماء سيحاول الإبقاء على دوره المركزي في النظام السياسي المستقبلي الشيء الذي يعني الحفاظ على المصالح الإستراتيجية المصرية كما رآها في السنوات السابقة. إلا أنه لا بد من التنويه أن أي نظام ديمقراطي مصري سيضطر ان يعكس هواجس وتوقعات وإرادة الشعب المصري. وبات واضحا بأن الشعب المصري معني بدور أقوى للدولة المصرية في المنطقة، حيث تم تهميش دور مصر الإقليمي في العقدين الأخيرين. لهذا أي نظام ديمقراطي سيحاول أن يرفع من دور مصر الإقليمي ولا بد أن يأتي هذا على حساب توازنات القوى القائمة اليوم. من الممكن قراءة سماح مصر لسفن حربية إيرانية بعبور قناة السويس في ٢٢/ ٢/ ٢٠١١، بعد فترة طويلة امتدت منذ الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وحتى شباط ٢٠١١ ، كتحول أولي ولكنه مؤشر مهم في السياسة الإقليمية المصرية.

في ظل توتر العلاقات الإسرائيلية التركية من جهة والتقارب التركي- الإيراني من جهة أخرى، فإن دخول مصر من أجل لعب دور في المنطقة سيكون ذا إسقاطات حاسمة على مربع العلاقات المصرية – الإسرائيلية-الإيرانية-التركية وهي القوى الإقليمية المركزية في المنطقة. من المهم الإشارة إلى أن ثلاثا من هذه الدول لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وسيلعب التنافس فيما بينها دورا مهما في السياسة الأميركية في المنطقة، كما سيكون للدعم الأميركي لسياسات هذه الدول دورا مركزيا في علاقات القوة بينها. تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة.

وفي ظرف خسرت فيه إسرائيل حليفها التركي تتحول مصر إلى محط اهتمام إسرائيلي مركزي، عبرت عنه المحادثة التي ذكرت بين وزير الأمن الإسرائيلي ورئيس مجلس قيادة الجيش المصري والتحركات الإسرائيلية نحو كسب ثقة القيادات المصرية الجديدة.

العلاقات الإسرائيلية - اللبنانية وتعاظم التأثير الإقليمي السوري-الإيراني

غطت التحولات الجارية في مصر وبعض الدول العربية الأخرى على تطورات الساحة اللبنانية، حيث أن سقوط حكومة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ وترشيح نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة الجديدة أثار القلق في إسرائيل.[٨٠] وتم ترشح ميقاتي من قبل قوى المعارضة بقيادة حزب الله، الشيء الذي أثار مخاوف من تدهور الوضع اللبناني الداخلي والخارجي وإشعال فتيل الحرب من جديد في لبنان وبالتالي في المنطقة. وقد كان الوضع اللبناني الداخلي أشغل القيادة الإسرائيلية على مدار السنوات وذلك للنفوذ الاستراتيجي والأمني والعسكري الذي يحظى به حزب الله والذي يعبر عن قوى المقاومة العسكرية لإسرائيل بدعم سوري وإيراني، وبالتالي للدور الاستراتيجي الذي يلعبه في موازين القوى في المنطقة. وبدون شك أن ارتفاع تأثير حزب الله في لبنان يعكس عودة السيطرة السورية إلى الساحة اللبنانية ولو بشكل غير مباشر، ما من شأنه تحويل الجبهة الشمالية لإسرائيل إلى جبهة مواجهة، وبالتالي أن تعيد حسابات إسرائيل لإستراتيجيتها الأمنية، الشيء الذي انعكس في زيارة قائد الأركان الجديد للجيش الإسرائيلي للجبهة اللبنانية بعد يومين من تعيينه في منصبه بصحبة وزير الأمن الإسرائيلي، ايهود باراك.[٨١]

تعكس تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حيال التحولات الإقليمية مزيجا من الأسف على الأنظمة التي هوت وترقبا حذرا حيال التطورات المقبلة

وقد كانت إسرائيل قد توعدت بضرب لبنان وحزب الله على وجه الخصوص في بداية العام ٢٠١٠ عندما تصاعدت التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية. واستمرت إسرائيل في محاولاتها التأكيد على قدرة ردها تجاه حزب الله وقوى لبنانية أخرى من خلال خرق الطيران الإسرائيلي للأجواء اللبنانية ومن خلال توفير المعلومات حول تحركات حزب الله العسكرية، ومراقبة ما يجري على الساحة اللبنانية سياسيا وأمنيا، ونشرت الصحف الإسرائيلية الكثير من المعلومات حول التحقيق الدولي في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري مؤكدة تورط حزب الله في العملية، ما من شأنه زعزعة الاستقرار الداخلي في لبنان وتعميق الهوة بين الموالاة والمعارضة، اللتين تديران شؤون البلاد من خلال حكومة الوحدة الوطنية التي سقطت في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١.

انعكست العلاقات الإسرائيلية- اللبنانية من خلال بعض الأحداث الدبلوماسية والأمنية التي وان بقيت محدودة وتحت السيطرة إلا أنها تعبر عن حساسية المواقف وحالة الترقب العصبي الذي يسود الجو على حدود إسرائيل الشمالية. كانت الحادثة الدبلوماسية الأهم هي زيارة الرئيس الايراني، أحمدي نجاد لبيروت والوصول إلى

محاذاة الحدود اللبنانية-الإسرائيلية. وقد أتت هذه الزيارة لتأكد عمق الانخراط الإيراني في لبنان والتأثير الكبير لها على الساحة الإقليمية، وذلك على الرغم من ترؤس سعد الحريري للحكومة اللبنانية والمعتبر مقربا من الإدارة الأميركية.[٨٢]

وكانت الحادثة الأمنية الأولى المعبرة عن الوضع المتفجر هي عندما قام الجيش الإسرائيلي في ٤/٨/٢٠١٠ بعبور الحدود التي تم ترسيمها من قبل الأمم المتحدة والمختلف عليها بين الطرفين، حيث تدعي لبنان ان المنطقة التي دخل إليها الجيش الإسرائيلي تابعة لها ولن تقبل تهديدها. وكان دخول الجيش بذريعة قطع شجرة موجودة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بالقرب من قرية العديسة، ما أثار غضب الجيش اللبناني الذي صوب بنادقه إلى القوى العسكرية الإسرائيلية وأطلق النار ما أدى إلى تشابك بين الطرفين.[٨٣]

قال وزير الخارجية اللبناني على الشامي إن «موضع المنطقة التي يدعي (اليونيفيل) أنها منطقة متنازع عليها ما بين الخط الأزرق والتقني قابل للنقاش، لكن إسرائيل تخطت الخط الأزرق داخل منطقة هي ملك للبنان. وإذا كانت منطقة متنازعا عليها فلا يحق لإسرائيل أن تدخل إليها إلا بإذن من القوات الدولية».[٨٤] وشدد الوزير اللبناني على «أهمية التعاون والتنسيق الدائم مع القوات الدولية التي طلبت من الجيش اللبناني وقف إطلاق النار واستجاب، بينما إسرائيل واصلت عدوانها».

أتت أقوال الوزير اللبناني على خلفية أقوال المتحدث باسم القوات الدولية في المنطقة أن اليونيفيل «تأكدت من أن الأشجار التي يقطعها الجيش الإسرائيلي تقع جنوب الخط الأزرق في الجانب الإسرائيلي»، ووضح المتحدث أنه «كان للحكومة اللبنانية تحفظ في هذا الموقع في ما يتعلق بموقع الخط الأزرق الذي يمر فيه. مثلما كانت هنالك تحفظات للحكومة الإسرائيلية في بعض المواقع الأخرى.»[٨٥]

عكست هذه الحادثة حالة التوتر ومحاولات الجانب الإسرائيلي تعزيز مواقعه خصوصا الاستخباراتية من أجل مراقبة ما يحدث في الجانب اللبناني، حيث قال الجيش الإسرائيلي إن قطع الشجرة أتى لفتح مجال الرؤية في المنطقة ومنع حالة اختطاف مثلما حدث في صيف العام ٢٠٠٦. من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الحادثة وقعت بين الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني، الشيء الذي عبر عن محاولات الأخيرة فرض تحكمها في المنطقة بناء على القرار ١٧٠١ الذي أصدرته الأمم المتحدة بعد حرب تموز ٢٠٠٦، واعتبر بعض المعلقين التصرف الإسرائيلي على أنه استفزاز ومحاولة جس النبض وتفحص مدى استعدادية الطرف اللبناني لمواجهة أي تحرك إسرائيلي.

وكان رد فعل الجيش اللبناني مفاجئا، حيث كان من المتوقع أن يكون حزب الله الذي يسيطر على المنطقة من خلال قواته المرابطة فيها هو الذي يرد ويقع في شرك المواجهة في ظروف دولية يتم فيها تطويقه بكل ما يتعلق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الا

نشر حزب الله في هذا السياق لقطات فيديو مسجلة من طائرة بدون طيار إسرائيلية كانت قد حومت فوق لبنان من أجل جبي معلومات تحضيرا لعملية كوماندو إسرائيلية في العام ١٩٩٧ . واتى نشر هذه التسجيلات المصورة والتي ادعى حزب الله أنه التقطها من خلال شبكة استخباراته الالكترونية في ٩/ ٨/ ٢٠١٠ على خلفية التوتر القائم في المنطقة، والتي مكنت الحزب من نصب كمين للقوات الإسرائيلية وقتل العديد من جنودها، بحسب ادعاء حزب الله.[٨٦] وشملت تسجيلات حزب الله طيران الطائرات الإسرائيلية بدون طيار التي بادعائه حلقت فوق الأجواء اللبنانية خلال جولة رئيس الوزير اللبناني السابق رفيق الحريري والذي تم اغتياله في يوم تحليق تلك الطائرات، مؤشراً بذلك على أن إسرائيل كانت وراء عملية القتل، العامل الذي من شأنه إبعاد الشبهات عن حزب الله، ومن ثم عن النظام السوري الذي يقف من خلفه. أتى هذا الادعاء لحزب الله على لسان أمينه العام الشيخ حسن نصر الله في الفترة التي نشرت فيها معلومات عن استنتاجات لجنة التحقيق الدولية باغتيال الحريري على أن شخصيات من حزب الله متورطة في عملية الاغتيال.

كشف حزب الله في ٦/ ١٢/ ٢٠١٠ عن معدات استخبارية الكترونية إسرائيلية كانت زرعت في الأراضي اللبنانية.[٨٧] وادعى متحدث باسم الجيش اللبناني أن إسرائيل قامت بتفجير المعدات في منطقة وادي قاسيه بقرب قرية مجدل سالم اللبنانية، مؤكدا تصريحات قيادة حزب الله حول الموضوع. وكانت هذه المعلومات جزءا من عملية تطهير واسعة لقوى مخابرات إسرائيلية في لبنان حيث تم اعتقال بعض الشخصيات منها ضباط في الجيش بتهمة التجسس لإسرائيل. عكست هذه التطورات الحالة المتوترة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية من جهة ولكنها عكست أيضا حالة القلق في الجانب الإسرائيلي من القوى المتصاعدة لحزب الله في لبنان والتحولات الجارية على الساحة اللبنانية الداخلية والتي انتهت إلى إسقاط حكومة سعد الحريري الموالية للولايات المتحدة في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ وترشيح نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة جديدة يهيمن عليها حزب الله وقوى المعارضة الأخرى بما في ذلك الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط الذي كان جزءا لا يتجزأ من ما سمي قوى ١٤ آذار وهي القوى البراغماتية ذات التوجهات المعادية لسورية وإيران وتدخلها في الشأن اللبناني الداخلي.

تحولات القوى الداخلية في لبنان ومحاولات إقامة الحكومة الجديدة التي لم تنجل معالمها الأساسية بعد، تعكس عودة التأثير السوري ومن ثم الإيراني في لبنان، التأثير الذي طالما صارعت إسرائيل لاقتلاعه بشتى الوسائل بما في ذلك الحرب والوعيد. وتبقى الحالة هيولية وقابلة للتحولات السريعة، خصوصا بعد أن طرأت تغيرات كبيرة جداً في المنطقة غطت على التغيرات في لبنان، ولكنها لا يمكن إلا أن تأثر عليها وتعطي زخما للتحولات الإقليمية في الساحة اللبنانية ومن هنا في العلاقات مع إسرائيل. وعودة الحديث عن مسار دبلوماسي إسرائيلي- سوري بوساطة أميركية يقوم بها عضو مجلس الشيوخ الأميركي، جون كيري المقرب للرئيس أوباما هو محاولة لإجراء اختراق دبلوماسي في محفل جديد يساعد على إخراج إسرائيل من حالة العزلة القائمة اليوم.[٨٨]

العلاقات الإسرائيلية - الصينية والإسرائيلية - الهندية

لم تطرأ تحولات جذرية تذكر على العلاقات الإسرائيلية-الصينية والإسرائيلية-الهندية. على الرغم من ذلك لا بد من التنويه إلى أن هذه العلاقات في تزايد مستمر على المستوى الاقتصادي في الحالة الأولى وعلى المستوى الاقتصادي والعسكري في آن واحد في الحالة الثانية. بدأت هذه العلاقات بالتطور في العقد الأخير وتزايدت مع كل عام.[٨٩] ويعكس تصاعد التواجد الإسرائيلي في دول شرق آسيا الصاعدة عولمة الاقتصاد الإسرائيلي المتزايد وكجزء من المحاولات الإسرائيلية لتسويق منتجاتها العسكرية والتكنولوجية في هذه المنطقة وخلق منظومة من العلاقات والتشابكات الأمنية والاقتصادية تضمن للمنتجين الإسرائيليين أسواقا جديدة وللدولة الإسرائيلية حلفاء إستراتيجيين جددا. وقد رصدت البعثة التجارية الإسرائيلية ارتفاعا بنسبة ٥٣٪ في منسوب التبادل التجاري الإسرائيلي-الصيني، حيث وصل إلى ٢,٥ مليار دولار في الأشهر كانون الثاني-أيار من العام ٢٠١٠. وقد كان معدل التبادل التجاري قد وصل إلى ٤,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ كلها، ما يعني بأنه إذا استمر نمو التبادل التجاري بين البلدين بالنسبة نفسها فهو سيبلغ ما يقارب ٧ مليار دولار وهو تبادل تجاري قوي جداً قياساً لعدد السنوات التي امتدت عليها هذه العلاقات التجارية وقياساً للدول المجاورة، حيث ستلعب هذه المعطيات الاقتصادية دوراً مهماً في الساحة الدبلوماسية في المنطقة.[٩٠] وكما هو الحال مع الصين فالعلاقات التجارية مع الهند آخذة بالازدياد، حيث أن الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى هذه الدولة بلغت منسوبات جديدة في

السنوات الأخيرة، خصوصاً لعدم وجود اعتراض أميركي على تعميق هذه العلاقات بحيث أن الهند محسوبة دولة صديقة للولايات المتحدة، وذلك بعكس التخوفات من نمو العلاقات العسكرية والتكنولوجية مع الصين. وقد تم الحديث على إقامة سوق حرة بين الهند وإسرائيل حيث أن التبادل التجاري من دون الصفقات العسكرية بلغ ٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ .[٩١] وتحدث مسؤولون إسرائيليون عن أن الهدف من المنطقة الحرة هو الوصول إلى ١٥ مليار دولار من التبادل التجاري مع حلول العام ٢٠١٥ .[٩٢] هذه التوقعات مبنية على التطور المتواصل في كميات التبادل التجاري والتي تغيّب تكاليف الصفقات العسكرية القائمة، والتي يتم التبليغ عنها دون الدخول في تفاصيلها الماية.

ومن الممكن إيجاز الموقف الإسرائيلي من خلال التطرق لتقرير مؤتمر هرتسليا الآنف الذكر والذي قال فيه زلمان شوفال وشلومو أبينيري:

يعكس تحويل ٧٠٠ مليون شيكل إلى موازنة وزارة الدفاع أياما معدودة بعد ان تمت المصادقة على موازنة لسنتين على خلفية الاحداث الجارية في العالم العربي، يعكس قراءة اسرائيلية قلقة لهذه الأحداث وتحسبا لاسقاطاتها على السياسة الاقليمية، خصوصا على العلاقات مع إسرائيل

«هنالك أهمية قصوى لتطوير العلاقات مع الهند والصين ودول آسيا في المحيط الهادئ. بعكس أميركا اللاتينية، فالجانب القيمي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في هذه المنطقة هو ثانوي، والهجوم على شرعية إسرائيل هامشية، عدا عن بعض الدول الإسلامية الآسيوية. لإسرائيل عدد من المصالح الأمنية والإستراتيجية المشتركة مع أغلبية دول آسيا في المحيط الهادئ، مثل مواجهة التطرف في المجموعات المسلمة وشبكات الإرهاب للجهاد العالمي، وانتشار الأسلحة غير الاعتيادية وتكنولوجيا الصواريخ، والأمن البحري وأمن الطاقة. من الممكن أن تمتنع هذه الدول عن علاقات رسمية لأسباب سياسية. لهذا على إسرائيل فحص تطوير علاقات شبه- رسمية، مقبولة ومألوفة في هذه المنطقة.»[٩٣]

تعكس هذا المقولة لهاتين الشخصيتين التوجهات الإسرائيلية القائمة، والتي من شأنها خلق توازنات جديدة على المستويات الاقتصادية، والأمنية والإستراتيجية في عالم يتعولم من جهة وتتطور فيه موازين قوة جديدة من جهة أخرى. واللعب على موازين القوى الناشئة واستغلال التحولات الدولية وخصوصاً ضعف بعض الدول وشدة احتياجها لتكنولوجيا متطورة هي السياسة الإسرائيلية القائمة، في وقت ينشغل فيه خصوم إسرائيل العرب في تحديات اقتصادية وسياسية داخلية.

إجمال

يعكس تحويل ٧٠٠ مليون شيكل إلى موازنة وزارة الدفاع، أياماً معدودة بعد ان تمت المصادقة على موازنة لسنتين، على خلفية الأحداث الجارية في العالم العربي، يعكس قراءة إسرائيلية قلقة لهذه الأحداث وتحسبا لإسقاطاتها على السياسة الإقليمية، خصوصا على العلاقات مع إسرائيل.[٩٤] أتى قرار الحكومة الإسرائيلية بدون نقاش طويل وبدون تردد أو انتقادات شعبية، الأمر الذي يعكس الحالة السياسية والنفسية للقيادة والمجتمع الإسرائيليين، ووعيا بمدى عزلة إسرائيل الدولية وانعكاس التحولات الجارية على المواقف الدولية تجاه ما يحدث في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، كما ويعني ان الثورات في العالم العربي من الممكن أن تأتي بحكومات ذات مواقف حقيقية لا تخضع بشكل كامل للإرادة الأميركية، وتلعب دورا أكثر فاعلية في المنطقة، ما سيؤدي إلى فقدان إسرائيل لسياسة المهادنة التي تمثلت في نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

تأتي التحولات الاقليمية وخصوصا في مصر في وضع تعيش فيه إسرائيل فجوة كبيرة بين إحساسها الداخلي بالنجاح والمصداقية والاستقرار وبين البرودة في علاقاتها الخارجية مع عدد آخذ بالتصاعد من الدول. إذ إن الاقتصاد الإسرائيلي يمر بنمو سريع نسبيا بعد ان تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية بنجاح نسبي كبير، كما ان وضع الحكومة الحالية مستقر ولا تخوفات من سقوطها أو حصول أزمات ائتلافية فيها في الوقت القريب، كما ان تحكم الأحزاب اليمينية بالحكومة يؤدي إلى اتخاذ مواقف سياسية وايديولوجية متطرفة تنعكس في عملية قوننة في البرلمان الإسرائيلي بكميات وسرعة لم نعتدهما من قبل، كما لا توجد أي تهديدات أمنية أو عسكرية مباشرة تذكر في الوقت الحالي.

لكن وعلى الرغم من هذا الوضع هنالك إحساس عام بالقلق في المجتمع الإسرائيلي، حيث ان ردود الفعل الدولية على ما تقوم به إسرائيل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومسألة الاستيطان لا يترك بابا للشك بان توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية هو الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في تغيرات بنيوية أو استراتيجية. وتأتي ردود الفعل الدولية على أشكال مختلفة، منها البرودة في العلاقات مع البيت الأبيض والإدارة الأميركية بشكل عام على الرغم من الفيتو الأميركي على قرار مجلس الأمن الدولي لشجب سياسة إسرائيل الاستيطانية.[٩٥] فالفيتو الأميركي يعزل الولايات المتحدة ويضعف موقفها، الشيء الذي هي في غنى عنه في وقت تجري

فيه تحولات جذرية في الشرق الأوسط . اضطرار الولايات المتحدة أخذ هذا الموقف سيكون له انعكاسات على استمرار ترديد المقولة التي رددها الجنرال بيتريوس في السابق وهي ان السياسات الإسرائيلية تضع الجنود الأميركيين في المنطقة في خطر ، حتى وان لم يتم الربط بين هذه المواضيع بشكل واضح حتى الآن .

يجب الأخذ بعين الاعتبار بان مواقف الدول الأوروبية ، خصوصا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي (بريطانيا وفرنسا) والذين أيدوا قرار الشجب هو دلالة واضحة عن حالة الاستياء من السياسة الإسرائيلية وعدم الرضى عن التصرفات الإسرائيلية حيال القضية الفلسطينية ومسألة الاستيطان . ويعكس الموقف الألماني إضافة للموقف الأوروبي حالة الاستياء الشديد في اوروبا من إسرائيل ، خصوصا وان الموقف الألماني هو عادة محافظ عند الوصول لشجب إسرائيل في المحافل الدولية .

عبر عن هذه الحالة محلل إسرائيلي بقوله «مرة أخرى إسرائيل هي دولة مذمومة ومنعزلة ، مع صورة البلطجي ، منغلقة على نفسها ولا تريد أن تصغي . »[٩٦] وتعكس هذه المقولة الحالة العامة حيث ان الاستياء من إسرائيل آخذ بالازدياد في المحافل الدولية والمواقف التقليدية للدول الغربية آخذة بالتآكل أمام مواقف شعبية ناقدة فقدت الصبر والتفهم للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية من جهة ولعمليات القوننة العنصرية والفاشية في الداخل الإسرائيلي من جهة أخرى .

تأتي هذه التحولات على خلفية فقدت فيها إسرائيل علاقاتها المتينة مع تركيا الحليف الاستراتيجي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط ، كما فقدت النظام المصري المهادن . في الوقت نفسه هنالك تحولات إقليمية تظهر بوضوح ان الدول والقوى الممانعة لإسرائيل وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة آخذة بالتعاظم والعلاقات التركية السورية والعلاقات التركية الإيرانية أخذت أبعادا جديدة متناقضة مع التوجهات الإسرائيلية ، الشيء الذي يبقي إسرائيل بدون حلفاء مباشرين في المنطقة . وفي الحسابات الاستراتيجية يعني هذا بان سياسة المحاور في الدبلوماسية الإسرائيلية فقدت من قدراتها على خلق توازنات واللعب على الخلافات الإقليمية من أجل خدمة المصالح الإسرائيلية . هذه الحالة تؤدي إلى تعاظم التوجهات الإسرائيلية المبنية على المقولة التاريخية بان كل العالم يكره إسرائيل ، ولهذا لا بد لها ان تنغلق وتقوي نفسها من الداخل . من هذا المنطلق نقرأ السياسة الأمنية الإسرائيلية المبنية على عقلية « البونكر « والتي تنعكس في المنظومات العسكرية الجديدة على شاكلة القبة الحديدية والتي من شأنها حماية إسرائيل في حالة هجوم صاروخي عليها .

تأتي العزلة الإسرائيلية المتعاظمة في واقع يتربع في على كرسي وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان وهو الشخصية الأقل دبلوماسية في الساحة السياسية الإسرائيلية والأبعد عن نبض المجتمع الدولي، ما يفسح المجال لممارسات دولية ودبلوماسية لم تكن قائمة في السابق، مثل اعتراف بعض دول جنوب أميركا بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ .

تأتي هذه الاعترافات كدليل على نجاح دبلوماسي فلسطيني وانعكاسا لاستغلال صحيح للأزمة الإسرائيلية من أجل توضيح مسؤولية الأخيرة عن تعثر المفاوضات بسبب التعنت والاستمرار في سياسات التوسع والاستيطان. وقد اتخذ الرئيس الفلسطيني موقفا ممانعا للموقف الأميركي الذي ضغط لتجديد المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، وبالتالي أغلق الباب على مناورة إسرائيلية جديدة لاستراق الوقت تحد من قدرة إسرائيل على استغلال المفاوضات كغطاء للاستمرار في الاستيطان دون أن تلقى ضغوطات دولية في هذا الشأن. وكان خيار رئيس السلطة الفلسطينية الامتناع عن التعاطي التفاوضي مع إسرائيل صحيحا، حتى وإن كان الثمن باهظا، كما تجلى في استياء أميركي أدى إلى قرار الفيتو الأميركي في مجلس الأمن في شباط ٢٠١١، لأن هذا الموقف الفلسطيني ساهم في تعميق العزلة الدبلوماسية الإسرائيلية، الشيء الذي من شأنه الضغط في تجاه تطورات جديدة من الممكن أن تؤدي إلى زحزحة الجمود الحالي في الطريق لحل القضية الفلسطينية. وسيتم التطرق للعلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية في فصل منفرد وذلك لأهميتها والحاجة للتعمق في تفاصيلها .

الاستياء من اسرائيل آخذ بالازدياد في المحافل الدولية والمواقف التقليدية للدول الغربية آخذة بالتآكل امام مواقف شعبية ناقدة فقدت الصبر والتفهم للسياسات الاسرائيلية الاستيطانية من جهة ولعمليات القوننة العنصرية والفاشية في داخل اسرائيل من جهة أخرى

الهوامش

١ باراك ربيد، "السفير إيلان باروخ ضد نتنياهو وليبرمان: مقولاتهم لا تبعث على الراحة"، **هآرتس** ٢/ ٣/ ٢٠١١، أيضا على الرابط،
C:\Users\ajamal\Documents\Madar\Strategic Report 2010 (شوهد ١٣/ ٣/ ٢٠١١).

٢ المصدر السابق

٣ **هآرتس**، ٢٥/ ٢/ ٢٠١١.

٤ **The Economist**,2011, "Encircled by Enemies Again?", 17.2.2011

٥ زلمان شوفال وشلومو أبينيري، "سياسة إسرائيل الخارجية في عصر التحولات العالمية"، **أوراق مؤتمر هرتسليا** ٦-٩ شباط، ٢٠١١.

6 BBC World Service Country Rating Poll كما شوهد على الرابط www.worldpublicopinion.org. (شوهد في ١٣/ ٣/ ٢٠١١).

٧ **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ١١/ ٢٠١١.

٨ **هآرتس**، ٢/ ٦/ ٢٠٠٩.

٩ **يديعوت أحرونوت**، ١/ ١١/ ٢٠٠٩.

١٠ **هآرتس**، ١٠/ ٣/ ٢٠١٠.

١١ المصدر نفسه.

١٢ **هآرتس**، ١٢/ ٣/ ٢٠١٠

١٣ زاكي شلوم، "علاقات إسرائيل والولايات المتحدة: هل هنالك تحول جذري؟" **عدكان إستراتيجي**، المجلد ١٣، العدد ١ (حزيران ٢٠١٠).

١٤ New York Times, 14.4.2010.

١٥ عوديد عيران، ٢٠١٠، "العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية: ليس كما تطنون"، **عدكان إستراتيجي**، المجلد ١٣، العدد ١، حزيران، ص. ٣٨.

١٦ يفعات جوردن، "غيتس: ضربة في إيران ستوحدها" نشر على موقع **غالي تساهل الاسرائيلي**، ١٦/ ١١/ ٢٠١٠ على الرابط التالي: http://glz.co.il/newsArticle.aspx?newsaid=72205 (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

١٧ المصدر السابق.

١٨ يوسف ميلمان، ٢٠١٠، "إيران تعترف: فيروس ضرب حواسيب المفاعل النووي"، **هآرتس**، ١/ ١٠/ ٢٠١٠.

١٩ "مصر تضغط: النووي الإسرائيلي أهم من النووي الإيراني"، ٢٠/ ٤/ ٢٠١٠.
www.ynet.co.il/articles/o,7340,l-3878361,00.html.

٢٠ **يديعوت أحرونوت**، ١٠/ ٤/ ٢٠١٠

٢١ **يديعوت أحرونوت**، ١٧/ ٣/ ٢٠١٠.

٢٢ **معاريف**، ١٢/ ١١/ ٢٠١٠.

٢٣ المصدر نفسه.

٢٤ **معاريف**، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠.

٢٥ رامي يتسهار، **عنيان مركزي**، ١٤/ ١١/ ٢٠١٠ **على الرابط** www.news-israel.net/article.asp?Code=23405 (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

٢٦ **New York Times**, 14.2.2011.

٢٧ كما نشر على الصفحة الالكترونية للاتحاد الأوروبي http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/israel/ (شوهد ١٨/ ٢/ ٢٠١١)

٢٨ كما نشر على الصفحة الاكترونية للاتحاد الاوروبي على الرابط التالي: http://eeas.europa.eu/israel/index_en.htm (شوهد ٣/ ٣/ ٢٠١١)

٢٩ تشيكو مناشيه، "خبر أول: الإتحاد الأوروبي يهدد بالاعتراف بدولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧"، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٠، http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=765479.

٣٠ **هآرتس**، ١٩/ ٢/ ٢٠١١.

٣١ "Upgrading the status of the General Delegation of Palestine in France" Statement by Bernard Kouchner, Minister of Foreign and European Affairs, 26.7.2010,
http://ambafrance-us.org/spip.php?article1761.

٣٢ ليمور بركان، "الكفاح الفلسطيني للاعتراف بالدولة الفلسطينية وضد المستوطنات"، ٢٠/ ٢/ ٢٠١١. على http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show2&dbid=articles&dataid=2686 (شوهد 1.3.2011)

٣٣ باراك ربيد، "نتنياهو يواجه عزلة دولية بسبب تعثر المفاوضات السلمية"، **هآرتس**، ١٨/ ٢/ ٢٠١١.

٣٤ **هآرتس**، ١١/ ٥/ ٢٠١٠.

٣٥ كما نشر على الموقع الالكتروني لمنظمة OCED على الرابط www.oecdbookshop.org (شوهد في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١).

٣٦ إيلي بردنشتين، "القدس: المئات من الوزراء الأوروبيين في مؤتمر دعم لإسرائيل"، ٦/ ٢/ ٢٠٠١ (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١)، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2 657/208/html?hp=1&cat=404..

٣٧ بينحاس وولف، "بعثة الجيش الإسرائيلي تلغي رحلتها لبريطانيا خوفاً من الاعتقال"، ٥/ ١/ ٢٠١٠ (شوهد في ٨/ ٣/ ٢٠١٠)، http://news.walla.co.il/?w=/1/ 1628722.

٣٨ شاهد الورقة الإستراتيجية للحلف على موقعه في الرابط: http://www.nato.int/cps/en/SID-52DB7A1E-D7AFB45B/natolive/topics_56626.htm (شوهد ٩/ ٣/ ٢٠١١).

٣٩ شمعون شطاين، "قمة النيتو: يوم الغد" ط **عدكان إستراتيجي**، ٢٢٦ (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠)، متوفر على موقع المركز لبحث الأمن القومي، http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=306&incat=&read=4628 (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١).

٤٠ للمزيد حول العلاقات التركية الإسرائيلية وتحولاتها انظر في ايمن يوسف ومهند مصطفى ٢٠١٠، **سياسة إسرائيل الخارجية اتجاه القوى الصاعدة: تركيا، الهند الصين وروسيا**. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية وأيضا تقارير مدار الإستراتيجية السابقة.

٤١ حيث دعا نائب وزير الخارجية الاسرائيلي داني أيالون السفير التركي لدى إسرائيل أحمد أوجوز تشليكول إلى وزارة الخارجية وأطاح به اتهامات حول ما سماه تحريض تركيا على إسرائيل. وكان نائب وزير الخارجية الإسرائيلي طلب من الصحافة تصوير استضافة السفير التركي الذي جلس على كرسي منخفض بينما جلس أيالون واثنين من موظفيه على كراس عالية حيث بدا الموقف مقصوداً ويعكس نوايا الإهانة والمس بكرامة السفير **معاريف**، ١٢/ ١/ ٢٠١٠.

٤٢ **السفير**، ١٢/ ١/ ٢٠١٠.

٤٣ **معاريف**، ١٢/ ١/ ٢٠١٠.

٤٤ م، س.

٤٥ Halil Erdemir، 2010، "How Worthy Israeli Relations for Turkey"، **Alternatives**: **Turkish Journal of International Relations**، vol. 9، no. 2، Summer، pp. 24-38.

٤٦ Taha Özhan, 2010„Turkey, Israel and the US in the Wake of the Gaza Flotilla Crisis", **Insight Turkey**, vol. 12, no. 3 , pp. 7- 18.

٤٧ وهو عبارة عن أسطول من السفن المحملة بالمؤن والمساعدات الإنسانية بقيادة تركية هدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الفلسطيني وتقديم العون إلى أهله.

٤٨ قام الجيش الإسرائيلي في عتمة ليل ٣١ أيار ٢٠١٠ بمهاجمة أسطول الحرية في عرض البحر على بعد ٧٣ ميلا عن شواطئ قطاع غزة في المياه الدولية مؤديا إلى مقتل تسعة مدنين أتراك وإصابة العشرات بجراح خطيرة ومتوسطة وذلك بسبب استعمال السلاح خلال عملية الاستيلاء. للمزيد حول حادثة أسطول الحرية انظر الفصل الأمني.

٤٩ Isabel Kershner, "Deadly Israeli Raid Draws Condemnation", **New York Times**, 13.5.2010. http://www.nytimes.com/2010/05/01/world/middleeast/01flotilla.html; Ian Black, "Flotilla Interception Looks Like a Disastrous Own Goal for Israel", **The Guardian**, 1.6.2011, http://www.guardian.co.uk/world/2010/may/31/flotilla-interception-arab-turkish-analysis.

٥٠ **Wall Street Journal**, 1.6.2010.

٥١ "أردوغان يفكر في زيارة غزة" كما نشر على موقع غالي تساهل، ٥/ ٦/ ٢٠١٠. على الرابط التالي: www.glz.co.il/newsArticle.aspx?newsaid=63396 (شوهد في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١)

٥٢ في غضون عدة أيام بدأ الجيش بإصدار صور وأفلام قصيرة جداً يظهر فيها تعامل نشطاء حقوق الإنسان مع الجنود الإسرائيليين الذين نزلوا على متن السفينة من طائرات مروحية حيث استقبل الجنود بحسب الصور والأفلام الممنتجة والانتقائية الإسرائيلية بالضرب بهراوات وأدوات دفاعية أخرى. وقام الإعلام الإسرائيلي بالترويج لهذه الصور متمحوراً حول إسقاط أحد الجنود الإسرائيليين من فوق متن السفينة كدلالة عن «إرهاب» نشطاء حقوق الإنسان، معطيا القيادة العسكرية والسياسية كل الدعم اللازم لصد الانتقادات والإدانات التي أتت من كل إنحاء العالم.

٥٣ أبيئيل ماجنزي، "ثلاثة من ركاب الأسطول أرادوا أن يكونوا شهداء" موقع YNET، ٢/ ٦/ ٢٠١٠، على الرابط التالي www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3897974,00.html (شوهد ١٣/ ١/ ٢٠١١)

٥٤ ألوف بن، ٢٠١٠، "الأسطول التركي إلى غزة نجح"، **هآرتس**، ٢١/ ٦/ ٢٠١٠.

٥٥ تم تحديد وظيفة اللجنة: «١- فحص الحيثيات الأمنية لغرض الحصار البحري على قطاع غزة ومدى ملاءمته قواعد القانون الدولي، ٢- فحص مدى ملاءمة الفعاليات التي قامت بها إسرائيل لفرض تطبيق الحصار البحري في يوم ٣١ من أيار ٢٠١٠ لقواعد القانون الدولي ٣- فحص الفعاليات التي قام بها منظمو الأسطول والمشتركون فيه وهويتهم.

٥٦ تقرير اللجنة العامة لتقصي الحدث البحري يوم ٣١ أيار ٢٠١٠ (لجنة تيركل)، كانون الثاني ٢٠١١.

٥٧ **هآرتس**، ١٥/ ٦/ ٢٠١٠.

٥٨ **هآرتس**، ١٦/ ٦/ ٢٠١٠ .
٥٩ باراك ربيد، ٢٠١٠ "وزير الخارجية التركي: خلافات في الائتلاف الحكومي في إسرائيل يمنع المصالحة"، **هآرتس**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠ .
٦٠ باراك رابيد وتسفي برئيل، "مصدر إسرائيلي: المحادثات مع تركيا لا تتقدم"، **هآرتس**، 12.12.2010، وعلى الرابط http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1203492.html . (شوهد ١٢/ ٢/ ٢٠١١)
٦١ **Hurriyet**، ١,٧,٢٠١٠
٦٢ نداف بيري، "ليبرمان يهاجم نتنياهو: نحن نتحدث عن خطوة خاطئة وغير متناسبة: كما نشر على الصفحة الاكترونية ل NANA، ١/ ٧/ ٢٠١٠، على الرابط http://news.nana10.co.il/article/?ArticleID=729180 (شوهد ١٣/ ٢/ ٢٠١١)
٦٣ **القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠ .
٦٤ المصدر نفسه .
٦٥ **Vatan**، ١/ ٦/ ٢٠١٠ .
٦٦ Wainer, D. 2010," Israel's Flotilla Raid May Damage Business Ties With Turkey", **Bloomberg Businessweek**, June, 2, 2010, and at :http://www.businessweek.com/news/2010-06--turkey-israel-flotilla-raid-may-damage-business-ties-02.html (شوهد 2.2.2011)
٦٧ http://www.israel-turkey.org/?categoryId=17434
٦٨ يونتان جونين، "مستند في تركيا: إسرائيل تهديد مركزي علينا"، كما نشر على الصفحة الاكترونية ل NANA10، ٣/ ١٠/ ٢٠١٠ . http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=755210 (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١) .
٦٩ جاليا ليندنشتراوس، "تحولات في مفاهيم التهديدات التركية: الدلالات الإستراتيجية لإسرائيل"، مباط عال، ٢٢٠، ٢٠١٠,١١,٢، متوفر على موقع مركز أبحاث الأمن القومي: http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=4533 . (شوهد ٩/ ٣/ ٢٠١١) .
٧٠ شموئيل أيين، ٢٠١١، "أعمال الشغب في مصر: معان أولية"، عدكان إستراتيجي، عدد ٢٤٠، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١ .
٧١ تومر أبيطال، ٢٠١١ "نتنياهو: سنحافظ على السلام مع مصر من أجل الاستقرار في المنطقة"، **كلكاليست**، ٣٠/ ١/ ٢٠١١، وأيضا على http://business.il.msn.com/article.aspx?cp-documentid=156002317.
٧٢ **هآرتس**، ١/ ٢/ ٢٠١١ .
٧٣ **mako**10.2.2011 http://www.mako.co.il/news-world/arab/Article-ef0d483c2711e21004.htm&sCh=31750a2610f26110&pId=55227376 (شوهد ١/ ٣/ ٢٠١١)
٧٤ http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=778706 , NANA, 7.2.2011 (شوهد في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١) .
٧٥ **هآرتس**، ٣١/ ١/ ٢٠١١ .
٧٦ **هآرتس**، ٢٢/ ٢/ ٢٠١١
٧٧ المصدر نفسه .
٧٨ **الحياة اللندنية**، ١٣/ ٢/ ٢٠١١ .
٧٩ **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ٢/ ٢٠١١ .
٨٠ **السفير**، ١٣/ ١/ ٢٠١١ .
٨١ **يديعوت أحرونوت**، ١٦/ ٢/ ٢٠١١ .
٨٢ **هآرتس**، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠ .
٨٣ **الشرق الأوسط**، ٥/ ٨/ ٢٠١٠ .
٨٤ المصدر السابق .
٨٥ **الحياة اللندنية**، ٥/ ٨/ ٢٠١٠ .
٨٦ **يديعوت أحرونوت**، ١٠/ ٨/ ٢٠١٠
٨٧ **الأخبار اللبنانية**، ٧/ ١٢/ ٢٠١٠ .
٨٨ **هآرتس**، ٢٤/ ٢/ ٢٠١١ .
٨٩ أشارت تقارير مدار الإستراتيجية السابقة الى كيفية تشكل هذه العلاقات ولهذا لا نرى حاجة لإعادة سرد تاريخ تكوينها .
٩٠ كما نشرت على الصفحة الالكترونية للبعثة الإسرائيلية في الصين على الرابط التالي:
http://www.israeltrade.org.cn/english/doing_business_with_china/bilateral_trade/000052/ (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)
٩١ **جلوبس**، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٠ وعلى الرابط التالي
http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000592891&fid=1725 (شوهد ٢٠/ ٢/ ٢٠١١)

٩٢ كما نشر على الرابط التالي :
http://www.indianexpress.com/news/india-israel-discuss-free-trade-pact/566267/ (شوهد ١٢/ ٢/ ٢٠١١)

٩٣ شوفال وأبينيري، مصدر سبق ذكره.

٩٤ موتي باسوك، "لجنة المالية صادقت على زيادة ٧٠٠ مليون دولار لميزانية الأمن للعام ٢٠١١"، **دي ماركر**، ٨/ ٢/ ٢٠١١، وأيضا على الرابط التالي http://www.themarker.com/tmc/article.jhtml?log=tag&Element Id=mb20110208_8521363. (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

٩٥ **يديعوت أحرونوت**، ٢١/ ٢/ ٢٠١١ .

٩٦ اسحق بن حورين، "الفيتو والتورط : إسرائيل تؤدي إلى عزل الولايات المتحدة أيضاً" ٢٠/ ٢/ ٢٠١١
www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4030662,00.html.